الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الإنسانية-شعبة تاريخ

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية 1954-1962.

مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر

تخصص حديث ومعاصر

إعداد الطالبتان :

لويزة ماضوي

العالية بن رابح

إشراف الأستاذ

د/تاونزة محفوظ

السنة الجامعية :1437هـ-2016م /1438هـ -2017م

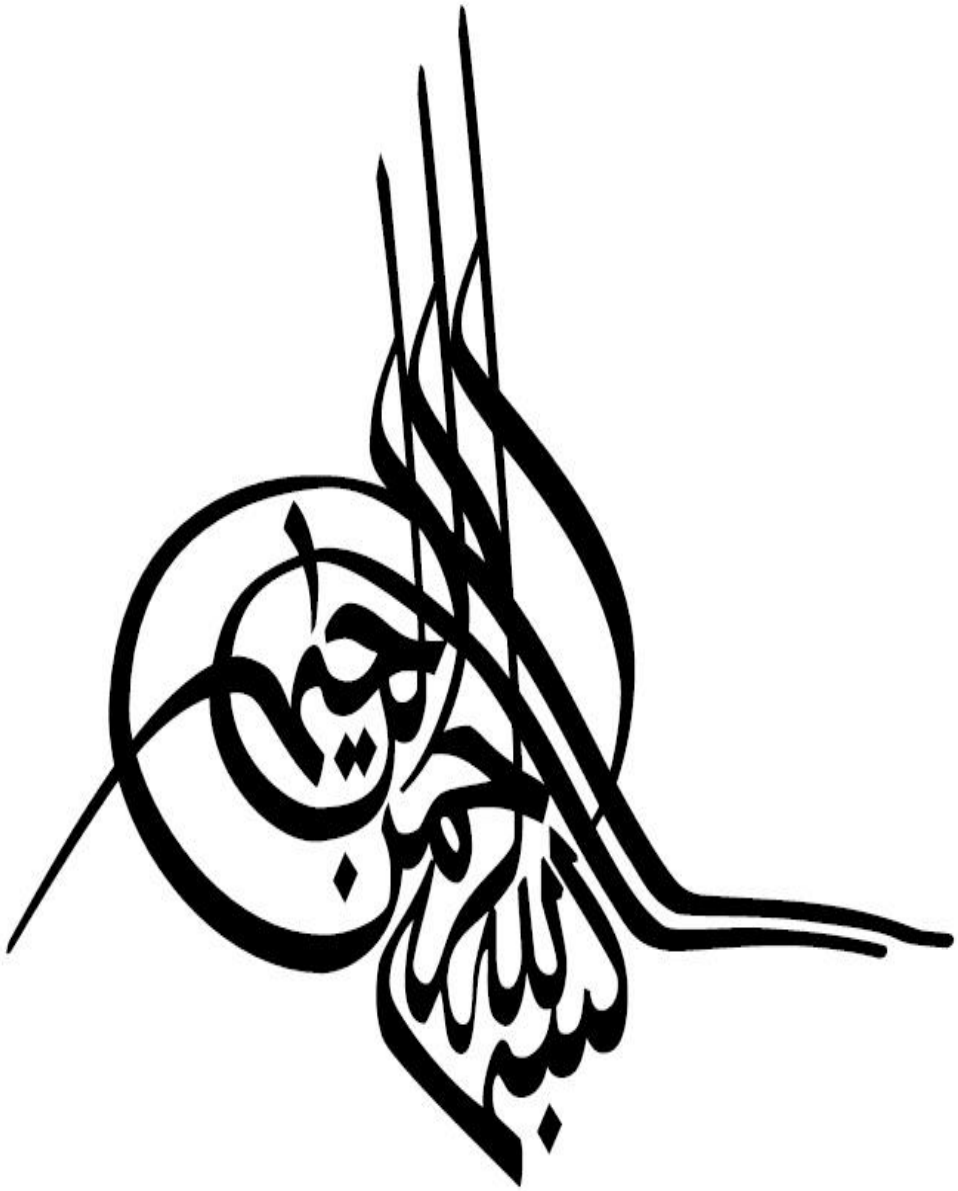
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء:

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من وجب إليه الشكر والعرفان وقبل كل شيء أحمد خالق هذا الكون سبحانه وتعالى على فضله وكرمه ونعمه عليا.

أهدي باكورة عملي وعصارة فكري وجزيل شكري إلى من علمتنا أن العلم تواضع والعبادة إيمان والنجاح إرادة والحياة عمل إلى أمي الغالية جزاها الله عني خير جزاء.

إلى صاحب القلب الكبير والصبر الطويل إلى من قدم لي النصح والمعونة وآثرني عن نفسه ونزع اللقمة من فمه لفمي أبي الحبيب الغالي.

إلى زوجي بفضل صبره قاسمني العناء المادي والنفسي فله مني عظيم الشكر والتقدير والعرفان وإلى كل عائلته الكريمة حفظها الله.

وإلى كل من يعرفني من قريب وبعيد وإلى كل أخواتي وإخوتي وإلى كل صديقاتي (إبتسام، العالية...)

وإلى كل شهداء الجزائر الأبرار الذين لهم الفضل في بسط نعم الحرية والاستقلال تغمدهم الله برحمته وأسكنهم فسيح جنانه.

ماضوي لويزة

خميس مليانة 22 أفريل 2017

الإهداء:

قبل كل شيء أسجد لله سجود شكر داعية إياه أن ينفع بهذا العمل كل من قرأه ويجعله صدقة جارية، أهدي هذا العمل المتواضع إلى من أضاءت لنا درب الحياة بنور الأخلاق والتربية الفاضلة، وأهدت لنا زهرة شبابها فغدت أريجا يملأ قلوبنا وعقولنا أمي الحبيبة.

أهدي جهدي وعملي إلى الذي لم يبخل عني بشيء ووقوفه معي إجلالا إلى أبي العزيز.

إلى كل من علموني أن الحياة كفاح والعلم سلاح وحفزوني على اجتياز الصعاب إخوتي وأخواتي.

إلى من لم يبخل عني بكل ما يملكون والذين بقيت فضائلهم فلم أحصها إلى أصدقائي وصديقاتي وكل من عمال مكتبة عين الدفلة.

وإلى من يعرفني من قريب وبعيد سدد الله خطاهم وجزاهم الله عني خير جزاء.

بن رابح العالية

خميس مليانة 6 ماي 2017

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الذي أعاننا في إنجازنا لهذا العمل، وأرشدنا خلال مختلف مراحل البحث، وقدم لنا التوجيهات المنهجية الرشيدة .

كما نتقدم بالشكر إلى كل الهيئات التي ساعدتنا في إنجاز هذا البحث، عن طريق منحنا بعض التسهيلات الإدارية والتقنية بغية الوصول إلى المادة العلمية بسهولة دون عناء كبير،خاصة عمال عين الدفلى ، مليانة (دار الشباب)، مركز الحركة الوطنية بالأبيار، مكتبة شلف ، مكتبة الحامة...

هذا ونرجو أن تتقبلوا منا فائق وأسمى عبارات الشكر والتقدير

قائمة المختصرات:

باللغة العربية:

تر: ترجمة

ج : جزء

ط: طبعة

ص: صفحة

ش و ط ت : شركة وطنية للنشر والتوزيع

م ذ أ إ : منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال

د م : دون مكان النشر

د س ن : دون سنة النشر

ط خ : طبعة خاصة بوزارة المجاهدين

م: ميلادي

باللغة الفرنسية:

Ed edition

مقدمة

مقدمة:

1-موضوع البحث:

تعتبر دراسة تاريخ الجزائر المعاصر هي محاولة تكوين فكرة صحيحة عنه، تتطلب منا رسم صورة واضحة عن مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة تاريخ الثورة التحريرية الذي لا يزال يكتنفه الغموض من عدة جوانب، ذلك لأن معظم الدارسين ركزوا على الجانب السياسي والعسكري فيما ظلت الجوانب الأخرى بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث.

وإدراكا منا بأهمية هذه الجوانب في فهم تاريخ الجزائر في هذه الفترة ارتأينا تناول جانبا مهما في تاريخ الثورة الجزائرية وهو الجانب الاقتصادي والاجتماعي في دراسة بعنوان:

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية 1954-1962

2- أهمية الموضوع:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، من أهم المواضيع، باعتباره يزيل الغموض عن كثير من الأحداث التاريخية الحاسمة، ويصور لنا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي لحقت بالشعب الجزائري جراء ما قام به الاستعمار الفرنسي، كما يبرز كذلك مظاهر الاستغلال الاستعماري للجزائريين في مختلف المجالات من جهة، ويبين لنا مدى مساهمة هذه الظروف والعوامل في تفجير الثورة، وكيف استطاعت الثورة التكفل بأوضاع الجزائريين في هذين المجالين من جهة أخرى.

3- أسباب اختيار الموضوع:

يمكن إجمالا حصر الأسباب المؤدية بنا إلى اختيار الموضوع، إلى أسباب ذاتية وموضوعية نلخصها فيما يلي:

1- حب التطلع والبحث عن ما يكتنفه تاريخ الجزائر من غموض والكشف عن ما خفي من حقائق عنه.

2- رغبة في معرفة علاقة الظروف الاقتصادية والاجتماعية بتفجير الثورة أول نوفمبر المباركة 1954، و ما مدى تجاوزها لهذه الظروف حتى تكلل أخيرا بالنجاح.

3- محاولة دراسة الموضوع دراسة أكاديمية لكونه يمثل مرحلة مهمة في تاريخ الثورة الجزائرية جدير بالبحث والاهتمام به.

4- سد الفراغ الذي يكتنف قلة الدراسات حول وضع الجزائر الاقتصادي والاجتماعي في هذه الفترة خصوصا أن ما وجدناه حول هذا الموضوع من معلومات جد شحيحة.

4- الإشكالية:

تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول أوضاع الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية إبان الثورة التحريرية الجزائرية؟ وكيف استطاعت الثورة التكفل بأوضاع الجزائريين في هذين المجالين؟

للإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- بم تميزت أوضاع الشعب الجزائري الاقتصادية والاجتماعية قبل 1954؟

2- من خلال دراسة أوضاع الجزائر العامة إبان فترة الثورة التحريرية، إلى أي مدى ساهمت سياسة فرنسا في طمس شخصية الجزائر واستغلال ثرواتها؟

3- كيف ساهمت الأحوال الديمغرافية والمشاكل الاجتماعية والهجرة الداخلية والخارجية في تهيئة الأرضية في تفجير العمل المسلح؟

4- ما هي إستراتيجية الثورة التحريرية في مجابهة مشاكل الشعب الجزائري الاقتصادية والاجتماعية؟

5-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة في الأساس إلى الإجابة عن هذه التساؤلات، بحيث نحاول إبراز أهم مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين في الفترة المحددة للدراسة، وأثر تأزم الأوضاع وحتمية الظروف المزرية التي عاشها الشعب الجزائري، في دفعه إلى الاستجابة للثورة ودعمها، وكيف استطاعت هذه الأخيرة تبني حاجيات ومتطلبات الشعب الاقتصادية والاجتماعية.

6- الحدود الزمنية للبحث:

تبتدئ الدراسة بسنة 1954م، وهو التاريخ الذي اندلعت فيه الثورة التحريرية الجزائرية جراء ما تعرض له الشعب من ويلات ومآسي بفعل السياسة الفرنسية، وتتوقف الدراسة في سنة 1962م وهو تاريخ الذي استرجعت فيه الجزائر سيادتها على شعبها وترابها وثرواتها من المستعمر الفرنسي، بعد 7 سنوات ونصف من التقتيل والتنكيل والنهب والاستغلال.

7- المنهج المعتمد في البحث:

للإجابة عن إشكالية الدراسة والإلمام بجوانب الموضوع، تم إتباع المنهج التاريخي الذي اعتمدنا عليه في سرد الأحداث بطريقة وصفية وتحليلية لضمان تسلسل الأحداث، وتم توظيفه في معظم الفصول، بتقديم صورة شاملة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، مع احترام التسلسل الزمني، حيث قمنا بتصوير واقع المجتمع الجزائري في

الفترة مابين 1954-1962م، بوصف يمكن القول عنه مدقق لإظهار مدى صعوبة الفترة المعاشة للشعب الجزائري وتحديات الثورة لتلك الظروف.

8- خطة الدراسة:

لإخراج الدراسة في قالب علمي أكاديمي اعتمدنا على خطة منتهجة تضمنت مقدمة وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة ومجموعة من الملاحق الهامة والتي من شأنها أن تضيف من القيمة العلمية للدراسة المنجزة.

عالجنا في الفصل الأول الموسوم **بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائريين قبيل الثورة التحريرية (1945-1954م)**، وقسمنا الفصل لمبحثين: فالمبحث الأول فقد تناولنا فيه الواقع الاقتصادي للشعب الجزائري في مجالاته الثلاث (زراعة، صناعة، تجارة)، حيث ذكرنا الحالة المزرية التي مست القطاعات الثلاث من تخلف واستغلال، وتسخيرها لخدمة الوطن الأم فرنسا لينعكس سلبا على وضعية المجتمع الجزائري، خصوصا وأن الأرض مصدر الرزق الوحيد للجزائريين.

أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه إلى الواقع الاجتماعي في الجزائر، بحيث درسنا فيه العناصر المشكلة للمجتمع الجزائري من أوروبيين وجزائريين ونسبة الزيادة الطبيعية لدى الطائفتين مع ذكر الأجناس المشكلة للمجتمع الأوروبي بالجزائر، وتاريخ هجرتهم نحو الجزائر، وذكر أسباب ودوافع هجراتهم للجزائر.

كما سلطنا الضوء على المستوى المعيشي لسكان الجزائر، وذلك بإبراز المشاكل الجوهرية التي كان يعاني منها المجتمع الجزائري برمته (مجتمع الأهالي) والمتمثلة في أزمة السكن التي مست الجزائريين دون الأوروبيين مع التطرق إلى الوضع الصحي والمنشآت

الصحية ثم معضلة البطالة وظروف العمل عامة التي كان يعيشها العامل الجزائري، وكذا الهجرة الداخلية والخارجية التي كانت تمثل هروبا من مآسيه وفقره وجوعه.

أما الفصل الثاني الذي عنوانه **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية الكبرى(1954-1962م)**، فقد أبرزنا فيه مظاهر معاناة الجزائريين بعد اندلاع الثورة التحريرية في هذين المجالين، بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى معاناتهم في القطاعات الاقتصادية الثلاث (الزراعة، الصناعة، التجارة) بسبب استمرار احتكار هذه القطاعات من قبل المستوطنين، والإجراءات القمعية الجهنمية التي اتخذتها فرنسا لإجهاض الثورة، واستهداف ثروات وأرزاق الشعب الجزائري للحيلولة دون استفادة الثورة منها، ومن ثمة عزلها عن الشعب، أما في المبحث الثاني فسلطنا الضوء على النمو الديمغرافي للجزائريين والأوروبيين في هذه الفترة وأسباب ذلك، ثم بينا الوضع الاجتماعي الكارثي الذي آل إليه الشعب الجزائري، خاصة بعدما تم تجميعه في محتشدات خاصة التي أقامتها فرنسا في مناطق محرمة في إطار سياستها الرامية إلى عزل الثورة عن الشعب، حيث كانت هذه المحتشدات تنعدم فيها أدنى شروط الحياة، لينتهي بهم الأمر لاجئين أو مشردين في بلادهم أو في بلدان أخرى، وكيف حاولت الثورة اختراق هذه المحتشدات ومد يد العون للشعب، كما حاولنا إبراز وضعيتي التعليم والمرأة الجزائرية.

وخصصنا الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان **تكفل الثورة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية1954-1962**، فقد أشرنا في المبحث الأول إلى أهم المصادر التموينية والتمويلية للثورة لضمان لها الاستمرارية والنجاح ومن ثمة تأدية نشاطاتها وأدوارها في ظروف ملائمة.

بينما أبرزنا في المبحث الثاني إستراتيجية الثورة في مجال تكفلها بأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري للحيلولة دون استمالته من طرف فرنسا عن طريق الإغراءات

والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي ظلت تتكلم عنها، وهي مظهر بارز في الحرب النفسية التي وظفها العدو للقضاء على الثورة.

وأكملنا الدراسة بخاتمة تضمنت مجمل الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث المتواضع رغم مشقته بسبب شح المعلومات عنه.

9- مصادر ومراجع الدراسة:

لقد اعتمدنا في انجاز هذه الدراسة مجموعة من المصادر والمراجع منها:

- الصحافة الثورية (جريدة المجاهد 1956-1962): لسان حال جبهة التحرير الوطني، التي تمثل مرآة عاكسة لنشاط الثورة، والسياسة الاستعمارية، إضافة إلى (جريدة المقاومة 1955-1957): لسان جبهة و جيش التحرير الوطني، التي نشرت هي الأخرى مقالات راقية عن نشاط الثورة الجزائرية وانتصاراتها.
- (الحقائق الاستعمارية والمقاومة) لـ: مهساس أحمد.
- (ليل الاستعمار) لـ: فرحات عباس.
- (حياة كفاح)ج03 لـ: أحمد توفيق المدني.
- (مذكرات الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض) لـ: الطاهر سعيداني

واعتمدنا سلسلة من المراجع الأساسية نظرا لأهميتها في إثراء البحث، وأخص بالذكر:

- (العمال الجزائريون في فرنسا) لـ: عمار بوحوش، الذي ذكر فيه الظروف العامة التي عاشها العامل الجزائري بفرنسا وأسباب الهجرة الجزائرية إليها.
- (سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م) لـ:

يحي بوعزيز والذي شرح فيه الأوضاع العامة للشعب الجزائري اجتماعيا وسياسيا،

- (تكون التخلف في الجزائر) لـ: عبد اللطيف بن أشنهو.

كما استعنا بمجموعة هامة من الدراسات الجامعية نذكر منها:

1- عبد الحفيظ منصور، الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر إبان الثورة التحريرية 1954-1962م، أطروحة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أ.د عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، قسنطينة.

2- قريشي محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية2 إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د.بن سلطان عمار، جامعة الجزائر.

3- سعدون جهاد، الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الجزائر لفترة الاحتلال الفرنسي 1830 مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص حديث ومعاصر، إشراف الأمير بوغرارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

10- صعوبات الدراسة:

- صعوبة معالجة إشكالية البحث و ذلك يعود إلى نقص الدراسات المتعلقة بالموضوع، إن لم نقل شبه انعدام للمادة الخاصة بالموضوع.
- صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية ومجمل الكتب الأخرى، لبعد المسافة وضيق الوقت، وعدم تعاون أغلب العاملين في تلك المؤسسات.
- صعوبة وضع خطة تفصيلية نهائية للموضوع.

لكن بعون الله والأستاذ المشرف وكذا بعض العاملين في المكتبات التي تنقلنا إليها، تمكنا من إتمام بحثنا المتواضع.

الفصل الأول

الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين قبيل الثورة التحريرية1945-1954م

تمهيد:

المبحث الأول: الواقع الاقتصادي

1. في المجال الزراعي.
2. في المجال الصناعي.
3. في المجال التجاري.

المبحث الثاني: الواقع الاجتماعي

1. السكان.
2. المستوى المعيشي.
   2.1. وضعية السكن.
   2.2. الوضع الصحي.
   2.3. البطالة.
   2.4. الهجرة.
3. وضعية التعليم.

خلاصة

تمهيد:

تميز الوجود الفرنسي بالجزائر منذ احتلالها سنة 1830م بطابع استغلالي، من خلال نهب أراضيها وثرواتها، وتشويه الشخصية الجزائرية، ومحوها حضاريا وماديا، فعمد إلى نزع الملكية من الشعب ومصادرة الأراضي، لينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري بصورة بشعة، وهذا ما برز جليا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية 1945إلى 1954م، فكيف كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين قبيل الثورة التحريرية؟

المبحث الأول: الواقع الاقتصادي

1-في المجال الزراعي:

يعتبر المجال الزراعي أكثر الأنشطة استقطابا لشرائح المجتمع الجزائري من بقية الأنشطة الأخرى، حيث يؤمن حياة حوالي 95 % من الجزائريين، ولذلك استعمل الفرنسيون الأرض الجزائرية كوسيلة لغرض السيطرة على هذا الشعب بداية بالاستيلاء عليها، ثم مصادرتها أو تحويلها إلى مستودع ومقر للمستوطنين الأوروبيين، حيث حصل هؤلاء على ملكيات بشروط كلها لصالحهم.[1]

وعلى حد تعبير حمدان بن عثمان خوجة: << كان هؤلاء المستوطنون يستطيعون امتلاك أراضي بأثمان زهيدة جدا، وهذه الطريقة للحصول على الأملاك قد استوردت حديثا لبلادنا، ولا يسمح بها قانوننا الإسلامي >>[2]

وبذلك وصل مجموع الملكيات المسجلة زراعية أو غير زراعية بين سنتي 1945-1954م إلى حدود 10ملايين هكتار منها 27200000 هكتار ملكا للأوروبيين، موزعة على 25000 مالك والباقي أي 7 ملايين هكتار، وتشكل 72 % من الأراضي الصالحة للزراعة فكانت بحوزة الجزائريين وهي مناطق قليلة الإنتاج لقلة خصوبتها، وبعضها غابات كما أن معظمها يتوزع عبر الهضاب العليا، أو المناطق الجبلية وفي المناطق الصحراوية أيضا، فنجد مثلا أن معدل إنتاج الهكتار الواحد في الأراضي التابعة للمستوطنين من مادة القمح يصل إلى 8.7 قنطارا ، مقابل 4.9 قنطار في الأراضي التي يملكها الجزائريون[3]

---

[1]-الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص41.

[2]-حمدان بن عثمان خوجة، **المـــرآة**، تر: محمد العربي الزبيري، الجزائر 2007، ص295.

[3]-الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص42.

كما أدخل الفرنسيون تقنيات حديثة في ميدان الفلاحة وتحسين أساليبها إلا أن وضعية الفلاحة الجزائرية بقيت متخلفة، مما زاد في بؤس الجزائريين، ونتيجة لهذا الوضع قامت السلطات الفرنسية بانتهاج سياسة جديدة تعتمد على تأسيس هيآت فلاحية مهمتها تقديم التوجيه والإرشاد الفلاحي والقروض ومختلف أنواع الدعم، فظهرت مثلا الشركة الأهلية للاحتياط (sip)[1] والشركة الزراعية للاحتياط (sap)[2]، إلا أن الجزائريين الفلاحين جراء هذه الشركات اضطروا إلى بيع أراضيهم للمستوطنين نتيجة للديون المتراكمة عليهم، وتركز رؤوس الأموال لصالح المستوطنين وكبار الملاك العقاريين.

حيث كان في سنة 1954م حوالي 21.650 مليون مالكا أوروبيا في الجزائر يملكون 7 ملايين هكتار من أجود الأراضي مقارنة بـــ 600 ألف مالك جزائري يملكون 10 ملايين هكتار فقط ،بالإضافة إلى 600 عائلة تشكل حوالي 3 ملايين نسمة لا يملكون شبرا من الأرض أو يعملون لأيام معدودة نسبيا في السنة وكانت الملكية الزراعية الأوروبية تمثل رأسمالا يقدر بقيمة 600 مليار فرنك ودخلا سنويا صافيا بنحو 93 مليار في حدود سنة 1954م.[3] ونتيجة لهذا التقسيم غير العادل للأراضي الزراعية، فإن المواطن الجزائري قد صعب عليه الحصول على ما يكفيه للعيش البسيط، حيث كان 50% من السكان الجزائريين يعيشون على أكل بعض الأعشاب والبقول.

---

[1]- الشركات الأهلية للاحتياط(Sip): تأسست بموجب القانون الصادر في 14 أفريل عام 1893 القاضي بإنشاء مؤسسات ذات منفعة عامة يطلق عليها اسم الشركات الأهلية للاحتياط بهدف مساعدة الفلاحين الجزائريين الفقراء وتقديم قروض مالية لهم بغرض تطوير محصولهم الفلاحي وتحسين أدوات العمل وتجديدها، وأيضا من أجل إدماجهم في الضمان الاجتماعي، راجع بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج1، ط خ، الجزائر، 2008، ص271.

[2]-الشركة الزراعية للاحتياط(SAP): ظهرت هذه الشركة عند فشل الشركات الأولى بموجب القانون الصادر بـ 19 جويلية 1933، تهدف إلى تقديم قروض فلاحية على شكل تعاونيات للفلاحين، وكذلك توريد بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات ولوازم البذر، راجع بن داهة عدة، المرجع نفسه، ص275.

[3]- الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص 43.

ومن هذا يتضح لنا أن أغلب الجزائريين يعتمدون على الأرض لكسب عيشهم وبالرغم من أن عدد المعمرين قد انخفض مابين سنتي 1940-1954م من 25.795 مليون أوروبي إلى 22.037 مليون أوروبي إلا أن الأراضي التي كانوا يستغلونها، لم يطرأ عليها أي تغيير يستحق الذكر، بحيث ارتفعت من 2.720.000 مليون هكتار في عام 1940م إلى 2.7260.000 مليون هكتار في عام 1954م، والجدول التالي يعكس التناقض الاقتصادي في مجال ملكية الأراضي الذي كان قائما بين الجزائريين والمعمرين.[1]

حجم الملكية	ملكية المسلمين		ملكية الأوروبيين	
	عدد الملاك	المساحة	عدد الملاك	المساحة
من0إلى 10هـ	391000	1850000	8000	40000
من10إلى 50هـ	118000	3013000	7000	209000
من50إلى100هـ	17000	1226400	4000	306000
من100إلى500هـ	5000	1108000	5000	1202000
أكثر من 500هـ	600	414700	900	963000
المجموع	532000	7612100	24900	2720000
معدل الملكية	%73	14 هكتار	% 27	109 هكتار

[1]-عمار بوحوش، **العمال الجزائريين في فرنسا**، ط خ ب م، 2008، ص149.

وبذلك نلاحظ أن توزيع الأراضي الصالحة في الجزائر كان غير عادل، بحيث أصبح جلها في أيدي الأوروبيين، وبذلك أصبح الجزائريون مستأجرين في بلادهم بعدما كانوا ملاكين لأراضيهم.[1]

وفي هذا الصدد يقول المناضل أحمد توفيق المدني:<< إن الفلاحة تعتبر مصدر الرزق الوحيد للجزائريين لذا عمدت فرنسا إلى السيطرة عليها، بحيث منحت أخصب الأراضي للأوروبيين، أما أفقرها وأجدبها للجزائريين>>، بحيث تتكون من نحو 20 مليون هكتار سنة 1954م تتوزع حسب طبيعة الملكية من خلال الجدول التالي:[2]

المساحة بالهكتار	طبيعة الملكية
5000000	الدولة
4000000	البلديات
2500000	المعمرين
8500000	الجزائريين

وبذلك يتبين لنا لماذا سعى الفرنسيين، منذ احتلالهم الجزائر إلى تحقيق هدفهم المتمثل في نزع ملكيات الأهالي كشرط أساسي للاستيطان ومن ثمة إحكام السيطرة على الجزائريين[3]

وزيادة على ما عاناه الشعب الجزائري من جراء سياسة نزع الملكية، فقد تعرض إلى ضرائب ثقيلة فرضت على مختلف النشاطات، إضافة إلى قلة الإنتاج مما يجعله يتخبط في مجاعة وفقر مدقع.[4]

---

[1]- عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص249.

[2]- أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، ط2، المطبعة العربية، الجزائر 1952، ص508.

[3]- فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر الرحال، مطبعة فضالة، المغرب، ب ت، ص74.

[4]- حياة سيدي صالح، **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص43.

فترتب عن هذا الوضع إبعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة، لتحويل معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة الأوروبيين من جهة ولتحسين منتوجاتهم ولتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة ثانية، لينطبق وصف الأستاذ والباحث الجزائري محمد العربي الزبيري لوضع الفلاحة الجزائرية في هذه الفترة 1954م، أنها جد متخلفة ومتقهقرة نتيجة لتعسفات الاستعمار وعمليات الاغتصاب مقارنة مع ما كانت عليه من قبل الاحتلال.[1]

وبالرغم من هذه الحالة الصعبة إلا أن فرنسا لم تسعى لتحسين الوضع أو العمل على تقديم إعانات كافية لإنقاذ الفلاحة الجزائرية، بحيث أن الإعانات المخصصة للجزائريين كانت جد قليلة مقارنة مع ما يحصل عليه الأوروبيين، ففي أكتوبر 1952 لم تحصل الشركة المحلية لإقراض الفلاحين بمعسكر إلا على 2.5 مليون فرنكا، بينما كانت المبالغ التي طلبها الفلاحون تقدر ب 16 مليونا من الفرنكات.[2]

وبفضل ما خصص للأوروبيين من إمكانيات وتسهيلات بسبب توظيفهم لرؤوس الأموال فكونوا شركات كبرى أصبحت تسيطر على الشطر الأعظم من كروم الجزائر ومزارع الحمضيات فيها، وبفضل استثماراتها الكبرى وتوظيف أرباحها في الشركات المنجمية والصناعية والتجارية، تمكن هؤلاء مع ممثلي الرأسمالية الفرنسية من السيطرة المطلقة على الاقتصاد الجزائري.[3]

وكان الأوروبيين في سنة 1954م يملكون 22.037 ضيعة مساحتها 2.726000 هكتارا ومنتوجها يمثل 66% من جملة الإنتاج الفلاحي و55% من جملة منتوج الجزائر،

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات إتحاد الكتاب الغرب، 1999، ص19.

[2]- محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 93 .

[3]- هنري كلود وآخرون، **الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي**، تر: محمد عيتاني، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، ص 75.

وكانت مداخيلهم تبلغ 93 مليارا من الفرنكات أما دخل الفلاح الجزائري يبلغ 17.691 فرنكا مقابل أكثر من 800000 فرنكا للمعمر.[1]

ومن هنا نلاحظ أن جل ما تنتجه محاصيل الجزائر وما تدره من خيرات هي محتكرة في يد المستعمرين[2] وبهذا انعكست سياسة المستعمر على وضعية الجزائريين سلبا، لاستنزافها كل الخيرات الفلاحية وتحويلها إلى فرنسا بعد فراغ مخازن الجزائر، ليعم مناطق البلاد الفقر والجوع بحجة تغذية الوطن الأم (فرنسا).[3]

علما أن الجزائر قد تعرضت سابقا أي في سنة 1945م إلى أزمة اقتصادية خانقة، تسببت في مجاعة كبيرة استغرقت خمس سنوات، ثم تبعه جراد كثيف أتى على الأخضر واليابس وانخفض إنتاج الحبوب من 20 مليون قنطار في سنة 1945م و إلى 3.6 مليون قنطار سنة 1945م، وارتفع سعر قنطار القمح الصلب من 800 فرنك إلى 2000 فرنك و3000 فرنك،[4] فأصبح سعر المعيشة يرتفع فالسكر والقهوة وأعواد الثقاب ومواد أخرى صارت نادرة، وهنا ما عجل بظهور السوق السوداء واسعة على حساب الجماهير الجزائرية[5]

ليزداد وضع الجزائريين سوءا لاهتمام الكولون بالحوامض وزراعتها باعتبارها مدرة لثروة هائلة أضعاف ما كانوا يجنونه من القمح والشعير لذلك اهتم الفرنسيون بزراعة الكروم والحوامض في ضواحي معسكر فقضوا على زراعة الأرز وكذلك الأمر في شمال شرقي الجزائر حيث أهملت زراعة القمح وسائر أنواع الحبوب الغذائية كالفول والعدس وغيرها، أما فيما يخص

---

[1]-محمد حربي، المصدر نفسه، ص 93.

[2]- محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 110.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)**، ج3، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص188.

[4]- خيضر إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962**، ج1 ، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006، ص 382 .

[5]- مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 1898-1938**، تر: محمد المعراجي، منشورات، Awep، 2007، ص 65.

الثروة الحيوانية فلم تسلم هي الأخرى من بطش السياسة الفرنسية واستغلالها، باعتبار أن مراعي الجزائر كانت تزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الأبقار والأغنام والماعز والبغال والحمير الممتازة.[1] فجراء هذه السياسة مثلا انخفضت قطعان الغنم من 6.4 مليون رأس في سنة 1939م إلى 2.8 مليون رأس في سنة 1946[2]، كما انخفضت إلى 4.3 مليون رأس سنة 1954م، بعد أن كان عددها 8.2 مليون رأس سنة 1871.[3]

أما فيما يخص تربية الأبقار وهو رأس مال المربين المسلمين عرف تدهورا ملحوظا، فبعدما قدرت هذه الثروة بحوالي 9 ملايين رأس سنة 1916، انخفضت إلى 5 ملايين رأس سنة 1954 وذلك بسبب فقر المربين الرحالة واستقرارهم المرهون بالتطور[4] في تربية المواشي، كمشكل نقص المياه المخصصة لسقي المواشي، مما أدى إلى تراجع النشاط الرعوي بسبب نزوح الفلاحين إلى المدن الكبرى بحثا عن العمل وظروف معيشية أفضل.[5]

2- في المجال الصناعي:

إن واقع الصناعة في الجزائر كان ضعيفا جدا وبالخصوص الصناعة الأهلية، التي ترتكز على الصناعات التقليدية كصناعة الزرابي، الحايك ...[6]

حيث عملت السلطة الفرنسية على محاربة التصنيع بالجزائر، لتتمكن هذه الأخيرة من السيطرة على السوق الجزائرية وإبقائها سوقا مفتوحة لهم بلا حدود وبلا قيود[7]

---

[1]-محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص ص17 18.

[2]-خيضر إدريس، **المرجع السابق**، ص 382 .

[3]-البخاري حمانه، **فلسفة الثورة الجزائرية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط1، وهران، 2005، ص ص88 89 .

[4]-أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 173.

[5]-أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص 40.

[6]-أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، ط2، نشر دار الكتاب، الجزائر، 1963، ص 364.

[7]-رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931-1956**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 87.

حيث أن فرنسا كانت تصدر خيرات الجزائر إليها، على شكلها الخام، والجدول التالي يبين ذلك وفقا للإحصائيات الرسمية المسجلة في سنة 1953م:

المعدن	الإنتاج	التصدير
الحديد	3332000طن	3031000طن
الرصاص	11800طن	9100طن
الفوسفات	702600طن	562000طن
الفحم	295000طن	9000طن

وبذلك كان مصير الصناعة الجزائرية التقليدية آيل للاندثار لمنافستها من طرف الصناعة الفرنسية، بسبب الضرائب الجائرة المفروضة على الجزائريين الحرفيين والصناعيين[1] ومنافسة المعمرين الذين أوتوا كل مساعدة مادية ومعنوية من طرف الإدارة الفرنسية لتأخذ بذلك الصناعة الفرنسية الأسبقية على البضائع والمصنوعات الجزائرية.[2]

ويمكن رد تأخر التصنيع في الجزائر إلى غياب طبقة مقاولين ذوي عقلية تصنيعية، إضافة إلى ارتفاع سعر الطاقة واليد العاملة غير المتكونة والسوق المحدودة، كما واجهت الصناعة أيضا مشكلة بعد المساحات لنقل المنتوجات الصناعية وتوزيعها لضعف شبكة السكة الحديدية مثلا، مما أدى إلى استعمال النقل البري المكلف والباهظ الثمن.[3]

وهنا تتسع الهوة التي تفصل بين الجزائريين والمعمرين على جميع المستويات فنذكر على سبيل المثال لا الحصر فلو أخذنا المؤسسات الاقتصادية لوجدنا أن نصيب 100000 مؤسسة جزائرية يقدر بـــ 33 مليارا من الفرنكات سنة 1952م، بينما تبلغ مداخيل 65.000 مؤسسة أوروبية 375 مليارا ، كما أن 90% من النشاط التجاري والصناعي يبقى

[1]–بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، ط1، دار الشورى، بيروت، 1982، ص 51.

[2]–جريدة **المنـــار**، العدد 5، 21 ماي 1901، دار البصائر لتوزيع والنشر، ط1، الجزائر، 2007، د ص.

[3]–شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، تر: حمداوي وإبراهيم صحراوي، شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص88 89.

بين المعمرين وهكذا نرى أنهم يحتلون الصدارة في الجزائر خلافا للأسياد الحقيقيين للاقتصاد الجزائري، الذين يحركون الخيوط في الخفاء انطلاقا من فرنسا.[1]

كما أن غزو المنتوجات الأوروبية السوق الجزائرية قضت على الصناعة المحلية في الجزائر، بحيث أن هذه الأخيرة تعتمد على الوسائل التقليدية اليدوية البسيطة مقارنة بالآلات الحديثة للمصنوعات الأوروبية وبذلك اضطر الكثير من الجزائريين الحرفيين إلى التخلي عن حرفهم ومحلاتهم و ورشاتهم لتتراجع بذلك الصناعة الجزائرية، ويتشكل بذلك ملامح التقهقر الصناعي الجزائري وتدهوره.[2]

وبذلك انعدمت الصناعة في الجزائر وظلت الجزائر الزبون الأول لفرنسا وممونها الأول، لاحتكارها البنوك والنشاط الصناعي (90% من المجموع الكلي) كما أنها تحتكر الإطار التقني والإداري للبلاد.[3]

3- في المجال التجاري:

كانت فرنسا تسيطر على القطاع التجاري وتفرض عليه عزلة تامة عن العالم، بحيث كانت فرنسا سنة 1953م تستهلك 78% من الصادرات الجزائرية، المتمثلة أساسا في المنتوجات الزراعية والمواد الأولية، أما الواردات فإن 80% منها مواد مصنعة والباقي عبارة عن مواد غذائية فالإحصائية الرسمية لسنة 1953م تبين طبيعة هذا التبادل فالصادرات الجزائرية كانت تفوق حجم الواردات أما من ناحية القيمة المالية فالعكس صحيح حسب الجدول التالي:[4]

---

[1]-محمد حربي، **المصدر السابق**، ص95.

[2]-أحمد مهساس، **المصدر السابق**، ص116.

[3]-**النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)**، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات (Anepo)، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 86.

[4]-بسام العسلي، **المرجع السابق**، ص51.

	الصادرات	الواردات
الحجم	6.671.191 طن	2.665.617 طن
القيمة	138.820مليار فرنك قديم	202.694 مليار فرنك قديم

وبذلك تكون مساهمة الجزائريين في هذا المجال تكاد منعدمة إن لم نقل جلها، حيث كانت مقتصرة على العنصر الأوروبي، وخاصة أن الإمكانيات المادية التي تتطلبها مثل هذه الأنشطة لم تكن متاحة لدى التجار والصناع الجزائريين، حيث كان هؤلاء يتعرضون لأبشع أنواع القمع الاقتصادي والمضايقات مثل المصادرات والمحاكمات والضرائب الفادحة، زيادة عن العزل والطرد والحرمان من القروض ورخص التصدير والاستيراد، وبذلك وجد حوالي مليون جزائري بدون عمل ولا مورد مالي.[1]

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ والباحث الجزائري محمد العربي الزبيري في هذا المجال: << أن التجارة والصناعة تكادان تكونان وقفا على المعمرين الذين يحتكرون عمليات التصدير والتسويق وكذا استغلال المناجم على اختلاف أنواعها>>[2]

كما كانت الأسواق الجزائرية مقفلة في وجه سلع الدول الأجنبية وجعلتها السلطات الاستعمارية مقصورة على واردات المصانع الفرنسية وحدها، حيث لا تجد من ينافسها في السوق الجزائري، فأصبحت الجزائر سوقا للمنتوجات الفرنسية ومصدر للموارد الأولية التي تحتاجها مصانعها وهو ما أدى إلى عجز دائم في الميزان التجاري الجزائري.[3]

ومما ساعد المستوطنين الأوروبيين على احتكار التجارة هو أن الدولة (فرنسا) أعطتهم الأرض مجانا وقروضا بفائدة بسيطة، يدفعونها بعد بيع الغلات واستعمال اليد العاملة

[1]-الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص ص45 46.

[2]-محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص19.

[3]-عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962م**، ج1، دار المعرفة، 2006، ص 383.

الجزائرية بأبخس الأثمان، بحكم أن هؤلاء المستوطنون القادمون إلى الجزائر فقراء ولا يملكون الأموال الضرورية للتجارة.[1]

إذ أعطيت هذه الأراضي والممتلكات المصادرة إلى الأوروبيين المجلوبين لغرض إغرائهم للعيش في الجزائر.[2]

وهكذا أصبح للمستوطنين في الجزائر وسائل الرقي والتقدم، أما الجزائريين فقد ضاعفت السلطات الفرنسية من مآسيه وآلامه وزادته جهلا وفقرا وعزلته عن الحياة العصرية.[3]

ومن ملامح احتكار الأوروبيين للتجارة الجزائرية أيضا سيطرتها على مجمل المحاصيل الزراعية التي تمثل العمود الفقري للتجارة الخارجية، أما الواردات فمعظمها من المصنوعات والجدول التالي يوضح نسب الواردات والصادرات الجزائرية في مختلف القطاعات الاقتصادية لعام 1952م.[4]

الصادرات الجزائرية	النسبة	الواردات الجزائرية	النسبة
مواد نباتية	%87	مواد نباتية	%16
مواد حيوانية	%2	مواد حيوانية	%2
مواد معدنية	%6	مواد معدنية	%6
مواد مصنوعة	%0	مواد مصنوعة	%55

[1]-عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار المغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص ص185 186.

[2]-أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ط1، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص20.

[3]-عبد الكريم بوصفصاف، **الفكر العربي الحديث والمعاصر**، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص67.

[4]-فيليب رفه، **جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعيا**، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1956، ص 125.

المبحث الثاني: الواقع الاجتماعي

1- السكان:

مباشرة بعد احتلال الجزائر سنة 1830، عملت فرنسا منذ الوهلة الأولى على جلب عدد كبير من المستوطنين والأوروبيين وإغرائهم بالعيش في الجزائر بشتى الطرق، وطمعها في الثراء، فتوافد عدد كبير منهم إلى الجزائر، وتكون من هؤلاء فئة اجتماعية نافست الجزائريين في بلادهم واستولت على ثرواتهم، وعلى اثر ذلك انقسمت الجزائر إلى قسم الأوروبيين ويعتبرون رغم اختلاف أجناسهم فرنسيين لهم وعليهم ما للمواطنين في فرنسا، وهؤلاء الأوروبيين جاء أجدادهم إلى الجزائر بطرق مختلفة فقلة منهم صاحبت العدوان سنة 1830م كتجار وأصحاب مهن حرة ورهبان في خدمة الغزاة أو لتنصير الجزائريين.[1]

كما وصل إلى القطر الجزائري جنود بوجو سنة 1848م[2]، إضافة إلى فرنسي الأرض الفرنسية في الألزاس الذين جاءوا إلى الجزائر سنة 1871م كيلا يصبحوا ألمانا.[3]

إضافة إلى الإسبانيين في وهران وهم الهاربون من نظام (فرانكو) الذي قام بانقلاب على السلطة الإسبانية، لكنهم استمروا في استعمال لغتهم الإسبانية وغالبا ما كانوا يرفضون التجنس بالجنسية الفرنسية هروبا من تأدية الخدمة العسكرية ويبلغ عددهم سنة 1954 حوالي 36.060 نسمة، أما الإيطاليون والمالطيون خاصة في مناطق قسنطينة وعنابة وبسواحل منطقة الجزائر، وكانوا الفرنسيون ينظرون إليهم بشيء من التعالي والاحتقار فيما يرى فيهم المسلمون ورثة أولئك الذين تطاولوا على الإسلام في القرون الماضية ويمثل هؤلاء الإيطاليون والمالطيون الإسبانيين سكان البحر الأبيض المتوسط وهم يتميزون ببياض البشرة

---

[1]-محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص24.

[2]-شارل أندري فافرود، **الثورة الجزائرية**، تر: عبد الرحمن وسالم محمد ، منشورات دحلب ، 2010 ، ص71 .

[3]-مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص26.

ويتكلمون بتحريك أيديهم وبحرارة الدم وهم يشكلون الأغلبية الكبرى يتمركزون في ضواحي المدن الكبرى.[1]

هناك أيضا اليهود وهم أقلية دينية محلية، فقد اعتبروا سكان أوروبيين طالما أصبحوا فرنسيين بحكم قانون كريميو 1870 وكانوا يشكلون مجموعة خاصة وذلك بحكم ما تعرضوا له من اضطهاد وأخيرا بحكم تعلقهم بدولة إسرائيل منذ نشأتها.[2]

وبذلك تمركزت مجموعة الكولون الأولى التي وصل عددها حوالي خمسين ألف نسمة بالنسبة لسنة 1830، وبعد إلحاق الجزائر بفرنسا وتناقلت وسائل الإعلام أخبار المستعمرة الجديدة وما تزخر به من ثروات، وبعد أن أعلن الجيش الاستعماري على استعداده لاستقبال كل الراغبين في تجسيد فكرة الاستعمار الاستيطاني، وبذلك بدأ الكولون يصلون من مختلف أنحاء أوروبا حتى أن جاليتهم أصبحت تتكون من حوالي 150ألف أوروبي في ظرف عشرين سنة فقط ثم راحت تتكاثر بنفس الوتيرة إلى أن قاربت المليون نسمة عشية اندلاع ثورة نوفمبر 1954م و أصحبت تملك أخصب ما في الجزائر من أراضي صالحة للزراعة، وتسيطر فعليا على إدارة البلاد وصناعتها وتجارتها بجميع أنواعها، أما القسم الثاني فهم أبناء الوطن الذين تسميهم الإدارة الفرنسية بأسماء متعددة غير الاسم الصحيح، فهم أحيانا الأهالي[3] الذين يحكمهم قانون تعسفي يسمى قانون الأهالي، وهم العرب في نظر الكولون والمسلمون[4] في نظر بعض المؤرخين وهم يمثلون عشرة أضعاف الجالية الأوروبية لكنهم لا

---

[1]-جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسيع الثورة الجزائرية 1954-1956**، ج1، ص78.

[2]-جمال قندل، **المرجع السابق**، ص78.

[3]- سكان البلاد الأصليون تتضمن معنى التحقير والدنيوية في نظر من يستعملها، استخدمت للتمييز في المستعمرات الفرنسية بين الأوروبيين المستوطنين والسكان الأصليين في بعض المستعمرات مثل الجزائر كان هناك نظام قانوني وإداري خاص بالأهالي سمي قانون الأهالي يتضمن أحكام تمييزية عنصرية، راجع صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص723.

[4]-استخدم اللفظ للإشارة إلى الجزائريين من دون التفكير في مضمونه الديني كما استخدم كذلك هذا المصطلح تفاديا لاستعمال كلمة جزائريين التي أصبحت في نظرهم شاملة لكل سكان الجزائر من مسلمين وأوروبيين ويهود.

يملكون شيئا بالمقارنة مع ما هو في حوزة الكولون وليس لهم حقوق المواطنة ولا يتمتعون بأي نوع من أنواع الحرية وهذا القسم يشتمل على فئتين فئة تحضى بمجموعة من الامتيازات تقدم بعض الخدمات في مجال تسيير شؤون الأهالي، أما الفئة الثانية فتشكل من باقي السكان الذين يعيشون أوضاعا متقاربة جدا ويتعرضون لنفس أنواع الاستغلال والاضطهاد والتعسف[1]، وفي خضم هذه الحالة المزرية والأوضاع السيئة نتيجة للفقر والجوع وسوء المعيشة فالمعمرين أخذوا ما بأيديهم من خيرات واغتصبوا أراضيهم التي كانت تسد رمق جوعهم، وهنا نلاحظ زيادة في السكان ولكن هذا لا يعني بالضرورة حياة الترف وما حدث في الجزائر خير دليل كما قال (جوزي دي كاسترو) في كتابه علم سياسة المجاعة << إن زيادة عدد السكان بصفة غير منتظمة نتيجة للفقر وسوء المعيشة >>، وكما يقول كذلك الفرنسي (ألفريد سوقي): << إن علماء الاجتماع على اختلاف أرائهم متفقون على أن الأسرة عندما تكون في ضنك من المعيشة لا تعرف أن تضع حدا للنسل>>

وهذا رد على ما صرح به (ألفر بينو): << كان سكان الجزائر سنة 1830 لا يبلغون المليونين وقد صار عددهم الآن تسعة ملايين ولم يتضخم هذا العدد إلا بفضل جهود فرنسا في الميدان الصحي...>>.[2]

حيث كان عدد المسلمين في سنة 1948 حوالي 7.679.078 مليون نسمة حيث ازداد بنسبة 1.477.934 مليون نسمة مقارنة مع سنة 1936م، وهذا ما يمثل معامل زيادة قدره 2.4 مرات أكثر، وفي 1948 كان عدد الأوروبيين 272.922 وقد تضاءل عددهم بحوالي 23.741 مقارنة بسنة 1939م.[3]

---

[1]-محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص ص24 25.

[2]-**جريدة المقاومة الجزائرية (لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني)**، ط3، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 82.

[3]-محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، تر: أحمد بن البار، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص ص1056 1057.

لهذا فقد صار عدد المسلمين مقارنة مع عدد الأوروبيين يمثل تهديدا للوجود الفرنسي، فيما تبقى غالبية السكان في الأرياف تسيطر بعددها الكبير على السكان الأوروبيين الذين تضاءل شأنهم، أما في باقي المدن فعدد الجزائريين أكبر بكثير من عدد الأوروبيين وأصبحوا يشكلون غالبية التجمعات الجزائرية خاصة في المدن الكبرى الأربعة، الجزائر، وهران، وهران، قسنطينة، وبونة (عنابة حاليا)، ولهذا برزت ظاهرة البيوت القزديرية واتخذت طابعا خطيرا، نتيجة لنسبة المواليد الكبيرة جدا، بحيث كانت تتشكل من الشباب مما شكل خطر على حاضر ومستقبل الأوروبيين.[1]

فقد وصل عدد السكان الجزائريين سنة 1945م إلى 250000 مولودا، بحيث يولد 18 طفل مسلم مقابل واحد غير مسلم، وبذلك نلاحظ أن النمو الديمغرافي لسكان الجزائريين أكبر بكثير من النمو الديمغرافي الفرنسي في الجزائر، وبذلك سيولد 36 طفل مسلم عام 1980م مقابل واحد غير مسلم، كما بلغ عدد الذين أقل من 20 سنة نسبة 4.600.000 سنة 1954م وبذلك من المفروض أن يقارب هذا العدد عشرية من الملايين بداية سنة 1980م حينئذ نستطيع وضع توزيع ونمو السكان بالنسبة لعدد 1000 ساكنا مسلما كما يلي:[2]

أقل من 20 سنة	من 20 إلى 59 سنة	من 60 سنة وأكثر
525-1954	420	55
524-1960	417	59
536-1970	401	63
514-1980	400	59

[1]- محفوظ قداش، **المرجع السابق**، ص 1057.

[2]- شارل أندري فافرود، **المصدر السابق**، ص 246.

وبهذا النمو المتسارع زادت مشكلة الفقر وكذا البطالة عوضا أن تكون هذه الزيادة ثروة، كانت كارثة وبمثابة فاجعة.[1]

2- المستوى المعيشي:

كانت الجزائر تتخبط في مأساة حقيقية تجلت مظاهرها في تدني المستوى المعيشي الذي مس معظم السكان الجزائريين لمدة طويلة، مما زاد في تعاستهم وشقائهم، حيث كان الملام الوحيد الأقلية الأوروبية على حياة الفقر والبؤس التي خيمت على حياة الجزائريين واغتصاب أراضيهم وممتلكاتهم، وبذلك أضحى الجزائريين ضيوفا في أراضيهم حتى درجة أن أغلب الجزائريين كانوا بلا مأوى ولا مسكن يلمهم، زيادة عن ما كانوا يواجهونه من تدني صحي وبطالة مما أدى بهم إلى الهجرة بعيدا عن أوطانهم لسد رمق العيش ولو بأبسط الوسائل وأقل الأشياء وبأبخس الأثمان، بداية سنتناول:

2-1-**وضعية السكن:** حيث كان السكن الجزائري ينعدم من أدنى شروط الحياة، رغم العدد الكبير الذي يحتويه البيت الجزائري، مما ساهم في تأزم الوضع أكثر، بحيث أصبح أكثر من نصف مليون شخص يسكنون في الأكواخ تضم تقريبا خمسة عشرة شخصا في كل خيمة في حالة اجتماعية يرثى لها حيث لا غداء كاف ولا عناية صحية، ولا عمل يوفر لهم بعض الغذاء الضروري وكان من بين ما اضطر هذه الحشود إلى هجرة الريف إلى المدينة، فرارا من الاضطهاد الإداري والرغبة في تعليم أولادهم بالمدارس والاستفادة من العمل في بعض الورش والحظائر ولو لمدة أسابيع قليلة في العام[2]، كان هذا ما يخص سكان الأرياف، أما ما يخص سكان المدن فلم يكن الأمر مختلف عن ما هو عليه في الريف، ففي مدينة الجزائر وحدها فقد كان يحيط بها ما لا يقل عن ثمانية أحياء قصديرية، معدل سكان كل حي منها

[1]-شارل أندري فافرود، المصدر السابق، ص 247.

[2]-يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص67.

لا يقل عن خمسة آلاف نسمة، والأكواخ المنتشرة بشكل عشوائي مشيدة من الألواح القصديرية، تتراوح مساحة كل كوخ مابين عشرة متر مربع إلى خمسة عشر متر مربع، ولا يوجد بهذه الأحياء أدنى المرافق الصحية مثل المياه ودورات ومجاري المياه وقنوات الصرف أو الكهرباء أو مكان مخصص لوضع القمامة.[1]

كل هذا ساهم في تدني المستوى المعيشي للجزائريين وسوء أحواله وتخبطه في فاقة الفقر والجوع، وقد عبر عن هذه الحالة المزرية شاعر الثورة التحريرية مفدي زكرياء.[2]

من خلال قصيدته الشعرية بعنوان الذبيح الصاعد نقتطف منها الأبيات التالية:

أمن العدل، صاحب الدار يشقي ودخيل بها، يعيش سعيدا

أمن العدل، صاحب الدار يعرى وغريب يحتل قصرا مشيدا

ويجوع ابنها، فيعدم قوتا وينال الدخيل عيشا رغيدا

ويبيح المستعمرون حماها ويضل ابنها، طريدا شريدا[3]

2-2-**الوضع الصحي:** فكان في غاية الخطورة، نتيجة للأوضاع الغير صحية التي يعيش فيها، جراء انعدام النظافة وغياب أدنى شروط الحياة الضرورة، وبذلك فإن مراكز الصحية لم تكن في متناول الجميع، حيث لم يستفد منها إلا سكان المدن بينما أغلبية سكان الأرياف

[1]-جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتعليم، 1994، ص 212.

[2]-شاعر الثورة التحريرية ومؤلف النشيد الوطني الجزائري قسما، ولد يوم الجمعة عام 1908 بين يزقن (غرداية) اسمه الحقيقي الشيخ زكريا بن سليمان بن يحي بن الشيخ سليمان بن حاج عيسى، ولقب مفدي، توفي عام 1977 بتونس ونقل جثمانه إلى الجزائر، راجع Mohamed cherif ould el hocine. **De la resistan a la guerre d'independance 1830-1962**. casbah editions 2002. p 58.

[3]-مفدي زكرياء، **اللهب المقدس**، موفم للنشر، الجزائر 2007، ص22.

يتداوون بالطب التقليدي، وهذا ما أثبته التقرير الذي قدمه مكتب الحاكم العام للجزائر عام 1955 حول الوضعية الاجتماعية المزرية الذي كان يعيشها الشعب الجزائري.[1]

ويؤكد في هذا الصدد أحد الأطباء الفرنسيين بعاصمة الجزائر كان قد عين مفتشا صحيا سنة 1954م، بقوله: << لقد زرنا مستشفى يبعد عن العاصمة بمائتي كيلومتر في منطقة يبلغ عدد سكانها المائة ألف فوجدناه يحتوي على مائة وعشرين سريرا وزرنا بعد ذلك مستشفى آخر في منطقة يبلغ عدد سكانها عدد سكان المنطقة الأولى إلا أن الثاني يبعد عن العاصمة بنحو 300 كلم فلم يكن فيه سوى سبعين سريرا، علما أن هذه المستشفيات قيمة ومهترأة معرضة للانهيار من وقت لآخر ولا يوجد بها إلا طبيب واحد وآخر للآلات الطبية الحديثة إضافة إلى غياب تام للجراحين، وبهذا يتحتم نقل المصابين إلى عاصمة الجزائر، كما تذكر إحصائيات 1954 القطر الجزائري رغم اتساعه يضم 1851 طبيبا يعمل 1145 منهم في المدن الكبرى الثلاث قسنطينة، الجزائر، وهران، كما يتواجد من 4 إلى 8 أطباء في كل 100 ألف شخص>>[2]

وكإشارة إلى تردي الوضع الصحي للجزائريين كان نصف الأطفال الجزائريين تحت الخمس سنوات يموتون من جراء انعدام الرعاية الصحية وتدهور الوضع الاقتصادي لعائلاتهم، إضافة إلى الاختلال الحاصل بين التزايد السكاني والتناقص في الإمكانيات المادية، في ظل اللامبالاة والتجاهل للإدارة الفرنسية التام للوضع المأساوي للسكان، فضلا عن عجزها أمام ضغوطات الأقلية الأوروبية من المستوطنين في اقتراح الحلول الناسبة ووضعها موضع التنفيذ.[3]

كما بلغ عدد الوفيات الأطفال الذين هم دون السنة من أعمارهم في المدن الجزائرية الرئيسية حسب إحصاء دقيق عام 1953م كما يلي: الأوروبيون 46 وفاة لكل ألف ولادة

---

[1]-عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2002، ص187.

[2]-جريدة **المقاومة الجزائرية**، **المصدر السابق**، ص 82.

[3]-غالي غربي، **المرجع السابق**، ص46.

والمسلمون 181 وفاة لكل ولادة ولولا كثرة تناسل الشعب الجزائري حيث يزداد سكانه بمعدل 150000 إلى 200000 نسمة رغم هذه الوفيات الكثيرة لفئة الشعب الجزائري وذلك بسبب الأمراض المعدية مثل الحصبة والتهاب الأمعاء والسل والتهاب أنسجة الخلايا من الجوع واضطراب التغذية والنقص فيها وحالات الحرمان الكثيرة والجهل هي التي تشكل العوامل الجوهرية لكثرة الوفيات وتدهور الحالة الصحية عند مجموع السكان.[1]

أما عن الوضع الصحي إبان ثورة 1954م، فكان هو الآخر في حالة يرثى لها وذلك في ظل غياب وسائل التطبيب وقلة الخبرات، فلم يكن للمجاهد الطبيب الخبر اللازم للتحليل ولا غرفة الإنعاش اللازمة ولا وسائل التعقيم المطلوبة للجراحة، كما لم يكن للمجاهدة الممرضة والمجاهد الممرض سابق علاقة بهذه المهنة، إضافة إلى عدم توفر الأدوية الكافية للعلاج.[2]

وبالرغم من توفر المستوصفات ولو بشكل قليل إلا أن سوء ظروف التنقل وقلة الوسائل أو انعدامها في بعض الأحيان، إضافة إلى انعدام المادة المخدرة، كانت تؤدي بحياة الكثير من الجرحى خصوصا قدرة الأطباء على معالجة حالاتهم المستعصية كجروح في البطن والصدر والجمجمة، كما كان يتعرض الممرضين للتنقلات الفجائية التي تفرضها عمليات التمشيط الشيء الذي جعل في بعض الأحيان أفراد جيش التحرير الوطني << يتمنون أن يصابوا بالرصاص حتى يجنبوا أنفسهم تلك الحالات المعقدة>>، كما أن فرنسا قامت بتخريب عددا من المستوصفات متجاوزة بذلك حقوق الجرحى والمرضى، كما حدث في ماي 1958م في بعض المناطق من الولاية الرابعة ، حيث قام العدو بقتل 30 جريحا مع ممرضيهم حسب شهادة المجاهد محمد صايكي.[3]

---

[1]-محمد الصالح الصديق، **الجزائر بلد التحدي والصمود**، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص82.

[2]-محمد الشريف عباس، **من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص65.

[3]-محمد صايكي، **شهادات من قلب الجزائر**، تر: محفوظ اليزيدي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص159 160.

2-3-**البطالة:** تعتبر أخطر الآفات الاجتماعية لما سينجر عنها من موجات كبيرة من الهجرات سواء من الريف الجزائري إلى المدن أو من كليهما معا إلى فرنسا أو حتى البلدان العربية الأخرى، ومن خلال سنتي 1940-1950م نلاحظ أن الجزائريين الذين بلغوا سن العمل في هذه الفترة تقاسموا العمل والإنتاج مع المعمرين الأوروبيين لاشتراكهم في الأراضي المستغلة نفسها ونتج عن ذلك تضاءل فرص العمل وقد ظهر ذلك جليا بين سنتي 1950-1951م.[1]

حيث لم يتجاوز عدد العمال الذين تمكنوا من العثور على عمل دائم أكثر من 160000 عامل ومعدل دخلهم السنوي كان في حدود 75000 فرنك قديم، وبالنسبة للعمال الموسميين، بلغ عددهم 400000 عامل ومعدل دخلهم في السنة كان يتراوح مابين 20000 و25000 فرنك قديم، ويقدر عدد العمال الذين كانوا بلا عمل ويعانون من البطالة في نفس الفترة السابقة الذكر بحوالي 650000 أي 46% من الجزائريين الذين هم في سن العمل، كما تبين بعض الإحصائيات أن العامل الجزائري كان يشتغل حوالي 65 يوما في السنة كمعدل له أو 35 يوما إذ نحن أخذنا بعين الاعتبار النساء اللاتي هن في سن العمل.[2]

أما فيما يخص الطبقة المهاجرة الكادحة الآتية من الريف نحو المدينة، فهي تمثل نصف سكان المدن وتعيش في مستوى منخفض جدا، أغلب أفرادها عاطلون عن العمل إلا أعمالا مؤقتة مثل مسح الأحذية والحمالة، ومسح البيوت، وبيع الصحف والعمل اليدوي...، ويشكل التجار والبائعون الصغار والحرفيون حوالي 30% من هذه الطبقة في القرى المجاورة للمدن التي يسكنها المستعمرون الأوروبيون، ولا يشتغل الواحد منهم أكثر من شهرين إلى ثلاثة في العام لقاء مائتي فرنك قديم يوميا بحيث لا يتجاوز دخل الواحد عشرين ألف فرنك

[1]-عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص151.

[2]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص152.

قديم في العام ولا يحصل التاجر منهم إلا على 50 إلى 60 ألف فرنك في العام كحد لكل عائلة.[1]

إضافة إلى شتى المهن والحرف الصغيرة كخياطين وباعة متجولين وموظفين في الإدارات وعمال وملاك صغار ويد حاكمة فلاحية في مزارع المستوطنين[2] ، أما العمل غير المختص فكان من نصيب الجزائريين الذين كانوا يشكلون 95% من العمال اليوميين و68% من العمال قليلي الاختصاص و17% من الفنيين و7% من الإطارات العليا[3]، ثم إن العامل الجزائري لا يسمح له بأن يعمل في حقل الصناعات الفنية أو المعامل الهامة حتى لا يتمكن من تعلم أي حرفة أو مهنة تتيح له ضمان العيش والعمل، وحتى لا يتمكن من نشرها في بلاده ويستفاد منها، وحدد عمله في الأعمال الشاقة.

2-4- الهجرة: نتيجة للظروف السيئة التي مر بها العامل الجزائري وإهماله من طرف السلطات الفرنسية واغتصاب حقوقه كعامل له كل الصلاحيات في بلاده من طرف المستوطنين أنفسهم، إضافة إلى الأوضاع المزرية التي كان يعيشها من فقر وجوع وتشرد واللاأمن، جعلت به يتخذ الهجرة ملاذا له هروبا من واقعه المظلم بحثا عن وسيلة يسد بها رمقه، متجها إلى عدة بلدان من العالم سواءا كانت إلى فرنسا ذاتها أو إلى عدة بلدان عربية أخرى، وبهذه الظروف القاسية إذن اضطر الكثير من هؤلاء الكادحين إلى الهجرة إلى فرنسا في أعداد ضخمة حتى بلغوا نصف مليون شخص طلبا للعمل وبحثا عن مورد الرزق، ولكن الاستعمار حتى في فرنسا لاحقهم بالمتاعب فسلط عليهم الذل والهوان وسخرهم إلى العمل في مهن مرهقة وشاقة لا مستقبل للعامل فيها بأبخس الأجور، ودون أي ضمان اجتماعي أو رعاية صحية أو قانونية، كما أنهم تعرضوا للمعاملة العنصرية الفضيعة المتميزة بالشدة

[1]-يحي بوعزيز، المرجع السابق ص68.

[2]-بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**م، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشابطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص239.

[3]-محمد حربي، المصدر السابق، ص ص94 95.

والقساوة، كما فرض عليهم العمل من 12 إلى 14 ساعة في اليوم بأجر لا يزيد عن 14 إلى 20 ألف فرنك في الشهر.[1]

كما تعد أيضا الهجرة الجزائرية تابعة مباشرة للضغط الديمغرافي، إضافة إلى تأثير هيكل الفلاحة الجزائرية وعجز التطور الصناعي ففي سنة 1954م أكثر من 300000 عاملا بسيطا جزائريا يوجدون بفرنسا، و80% منهم تقريبا تتراوح أعمارهم مابين 20 إلى 40 عاما، ويتوزعون بصفة بين الحسن والسيئ، دون أن يكون لهم في البداية تأهيل مهني وعلى الوجه الخصوص في صناعات البناء والمعادن والصناعات الميكانيكية والكهروبائية.[2]

ارتفعت الهجرة الجزائرية بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من سنة 1947 إلى 1954 خاصة نحو فرنسا، وصل عدد الذين اختاروا الاستقرار بها سنة 1947 إلى 44900 مهاجر يقفز العدد سنة 1954 إلى 212064 مهاجر.[3]

ونصف هذا العدد استقر بضواحي مدينة مرسيليا وحدها، وهذا ما أثار البهجة كثيرا لدى الفرنسيين لأن الجزائريين كانوا يرضون بالأعمال التي يأباها الفرنسيون مقابل أجود زهيدة يتلقونها مقابل عمل شاق يقومون به.[4]

كما كان من بين المهاجرين الطلبة الجزائريين إلى باريس لاستدراك ما فاتهم جراء الظروف الصعبة القاسية التي تعود إلى أوضاع الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، حيث كان هؤلاء الطلبة أكثر طلبة بلدان المغرب فقرا، حيث كان عليهم إكمال دراستهم مع

---

[1]-يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص68 69.

[2]-شارل اندري فافرود، المصدر السابق، ص 247.

[3]-جمال قنان، المرجع السابق، ص 211.

[4]-شارل روبير أجيرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919**، تر: حاج مسعود وع بلعربيي، دار الكتاب، الجزائر، 2007، ص 400.

التكفل ببعض الأعمال الصغيرة الشاقة لكسب قوتهم وقد تعرضوا أكثر من غيرهم من الأجانب للتمييز العرقي والإهمال.[1]

أما بالنسبة لهجرة النساء فلم تبرز كسمة مميزة للهجرة الجزائرية إلا بعد 1954م، حيث كانت في السنوات السابقة قليلة، ففي سنة 1932 شكلت النساء 1.7 من تعداد المهاجرين المقيمين بفرنسا ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل سنة 1946م إلى 2.2 و إلى 7.1 سنة 1954م.[2]

أما بالنسبة للهجرة إلى البلدان العربية، فكانت هي الأخرى، هروبا من ظاهرة البطالة والبؤس الاجتماعي، وبحثا عن الأمن والاستقرار وضمان العيش، فكانت هذه الهجرة باتجاه بعض البلدان العربية مثل تونس والمغرب، حيث كان دخول الجالية الجزائرية إلى تونس سهل للغاية، فلم يكن إلا بواسطة بطاقة التعريف فقط.[3]

3- التعليم:

أما عن الوضع الثقافي في الجزائر فقد كان متدنيا بسبب سياسة الحرمان واللامساواة التي طبقت من طرف الإدارة الاستعمارية لمنع الجزائريين من التعليم لاعتقاد هذه الإدارة بأن التعليم يخلق الوعي واليقظة ومقاومة الاحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية، وكان المستوطنون من أشد المعارضين لتحسين الوضعية التعليمية عند الجزائريين متذرعين بقلة الأموال إضافة إلى أن تعليم الجزائريين يعمق فيهم روح التمرد والثورة.[4]

---

[1]-مصطفى لشرف، **أعلام ومعالم ومآثر عن الجزائر منسية**، تر: أحمد بن محمد بن علي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص140.

[2]-صاري الجيلالي، **الهجرة الجزائرية نحو أوروبا**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية -ثورة نوفمبر 1954، 2007، ص25.

[3]-مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 173.

[4]-الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص47 48.

كما أن حصانة الجزائريين تختفي وراء الدين الإسلامي واللغة العربية وبانهيارهما ينهار المجتمع، ولذلك اعتمد الفرنسيون على وسيلتين أساسيتين لتفكيك المجتمع الجزائري وإضعافه، الأولى تمثلت في نشر الخرفات بواسطة الدجالين والمشعوذين وحتى بعض مشايخ الطرق الصوفية، أما الثانية فتجلت في نشر الإلحاد في أوساط الشباب الإسلامي بواسطة المدارس الفرنسية وغيرها وقد انفق الاستعمار في سبيل ذلك جهدا ومالا كبيرا.[1]

وبذلك أصبح أكثر من مليوني طفل عربي مسلم لا يجدون مكان في المدارس الحكومية ولا في مدارس جمعية العلماء، فهم مشردون في الحاضر بلاء على الأمة في المستقبل، والحكومة لا تعلمهم لأن تعليمهم مناف لمصلحتها.[2]

ومع مرور الوقت كان المستوطنون يزيدون من ضغطهم على الإدارة ويزيدون من معارضتهم لتعليم الأهالي، حتى أعلنوا أمام اللجنة البرلمانية بقيادة جول فيري 1892م المكلفة بهذا الشأن أن تنظيم التعليم الوطني غير مفيد كما دعا بعض غلاة الاستعمار إلى نشر المدارس الابتدائية الفرنسية في كل مكان من الجزائر، ونادوا بتعليم الأهالي اللغة الفرنسية بدلا من اللغة العربية وذلك لدعم النفوذ الفرنسي بالجزائر، إلا أن الالتحاق بهذه المدارس كان قليلا جدا.[3]

ومن المشاكل التي اعترضت انتشار التعليم في الجزائر، وذلك إضافة إلى المضايقات والضغوطات التي واجهها الشعب الجزائري، ما قامت به فرنسا من غلق المدارس وهجرة

---

[1]-الفضيل الورثلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى ط ن ت ، الجزائر، 2009، ص ص137 138.

[2]-أحمد طالب الإبراهيمي، **أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص154.

[3]-إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، دار هومة ط ن ت، الجزائر، 2008، ص ص157 158.

المدرسين ومصادرة أملاك الأوقاف التي كانت تمول بفضل عائداتها، ليعم بذلك الجهل بين أوساط الجزائريين.[1]

حيث قامت فرنسا بعد احتلالها للجزائر بتصفية معظم مراكز الثقافة العربية، لاستلائها على مجمل الأوقاف الإسلامية لعرقلة تدريس الثقافة العربية.[2]

وفي هذا الإطار قامت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بتسخير مساعيها وأعمالها وأقوالها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أطفال المسلمين، فقامت بإرسال مئات من الطلبة الجزائريين للدراسة في المشرق العربي باسم الأمة الجزائرية.

وباندلاع الثورة التحريرية 1954 المجيدة بلغ المسجلين في المدارس الحكومية نسبة لا تفوق 15%، وذلك يعود لما قام به المعمرين من حملات تستهدف مكافحة الثقافة العربية الإسلامية.[3]

كما تؤكد إحصائيات سنة1954م أن هناك 302000 طفلا في سن الدراسة يوجد من بينهم 1.900.000 طفل في المدارس وأما في المعاهد الثانوية فنجد 6260 تلميذا بينما لا يتجاوز عدد الطلبة 1700 طالبا منهم 589 طالب في جامعة الجزائر.[4]

فقد كان حظ الجزائريين من التعليم الجامعي هو طالب بالنسبة لـ 15.342 مواطن جزائري، في حين كانت نسبة الطلبة في فرنسا طالب واحد لكل 300 مواطن فرنسي، أما عدد الطلبة الفرنسيين في الجزائر فكانت نسبة الطلاب أعلى من مستوى الطلاب بفرنسا حيث كان هناك طالب جامعي لكل 227 أوروبي مقيم بالجزائر، وهذا الوضع المزري دفع

---

[1]-غي برفيلي، **الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية 1830-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص23.

[2]-نبيل بلاسي، **الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص89.

[3]-الطاهر زرهوني، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الإستقلال**، موفم للنشر، ص30.

[4]-محمد حربي، المصدر السابق، ص96.

بعض الجزائريين للهجرة إلى بلدان أخرى للعبئ الثقيل المسلط عليهم جراء الضرائب وكذا مصاريف التعليم الباهظة.[1]

والجدول التالي يوضح لنا عدد الطلاب في جامعة الجزائر في نوفمبر 1954، مقارنة مع الطلاب الأوروبيين، حيث نلاحظ أن عدد الأوروبيين أكبر بكثير من الطلاب المسلمين، وذلك للظروف السابقة الذكر.[2]

إسم الكلية	الأوروبيون	المسلمون
الحقوق	1528	179
الطب	714	110
الصيدلية	369	34
الآداب	1175	172
العلوم	762	62
المجموع	4.548	557

لترتسم ملامح الأمية على المجتمع الجزائري، وذلك نتيجة لجهود فرنسا في هذا المجال، لكون الوظيفة الثقافية التي تؤدى بها البرامج الفرنسية هو تشويه التاريخ الجزائري بتعليم الأدب الفرنسي وحضارته بدلا من التاريخ الحقيقي للحضارة الجزائرية وزرع عدد معين من الأساطير التي تختصر بها الثقافة البرجوازية تاريخ فرنسا.[3]

فمن خلال إحصائيات سنة 1954م التي قدرت نسبة الأمية بنحو 90% (95% في أوساط النساء و85% في أوساط الرجال)[4]

[1]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص161.

[2]-شارل أندري فافرود، المصدر السابق، ص243.

[3]-عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، تر: فيصل عباس، ط1، دار الحداثة ط ن ت، بيروت، 1981، ص238.

[4]-عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر**، دار هومة، الجزائر، ص363.

أما بالنسبة لتعليم المرأة فكان شبه منعدما، فقد كان بعض الجزائريين من يرسل بناته إلى المساجد لتعليمهن القرآن، وقلة قليلة من يرسلهن إلى المدارس الفرنسية، وفي نهاية المطاف ينتهي بها الأمر بملازمة البيت طبقا لقوانين التقاليد وعادات البلاد.[1]

[1]-محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص ص25 26.

خلاصة:

مما سبق ذكره يتضح أن أوضاع الجزائريين قبيل 1954م، تميزت بأوضاع اقتصادية واجتماعية مزرية نتيجة لما قامت به الإدارة الفرنسية من استغلال خيرات وموارد الجزائر وإتباعها أسلوب الإبادة والتجويع وتجريد أغلبية الأهالي من أراضيهم، أدى ذلك الوضع المأساوي إلى انتشار الأمراض والأوبئة خاصة منها مرض السل والملاريا بصورة واسعة، وذلك لانعدام ضروريات الصحة نتيجة لوضعية السكن وغياب أدنى شروط الحياة، لتعم البطالة وينتهي بهم الأمر مشردين في وطنهم والبعض الآخر مهاجرا خارج بلاده بحثا عن لقمة العيش، أما المستوى الثقافي فقد حاولت السلطات الفرنسية طمس الشخصية الجزائرية بالقضاء على اللغة العربية والدين الإسلامي ومن ثم عملت على نشر اللغة الفرنسية، ليتلخص وضع الجزائر في هذه الفترة بوصفها كارثية في شتى الميادين وعلى جميع الأصعدة والمجالات.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية 1954-1962.

تمهيد:

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية

1- في المجال الزراعي.

2- في المجال الصناعي.

3- في المجال التجاري.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية.

1- السكان (النمو الديمغرافي).

2- المستوى المعيشي.

2-1-وضعية السكن.

2-2-الوضع الصحي.

2-3-البطالة.

2-4-الهجرة.

3- وضعية التعليم.

خلاصة.

تمهيد:

تعد فترة 1954-1962م أصعب الفترات التي مرت على الشعب الجزائري لاعتبارها فترة حاسمة في تاريخه ، حيث عانت الجزائر من أوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية كارثية، لاستمرار فرنسا في سياستها المتمثلة في استغلال ثروات الجزائر واتباعها سياسة الارض المحروقة وسلب ممتلكات الشعب وطمس هويته، لتكون هذه الظروف سببا في تفجير الثورة التحريرية، لذلك كيف كانت أوضاع الشعب الجزائري الاقتصادية والاجتماعية إبان الثورة التحريرية الكبرى 1954 -1962؟

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي

1-في المجال الزراعي:

ظل وضع الزراعة في الريف الجزائري منذ عام 1830 ولغاية 1962 جامدا، فقد بقيت مساحة الأراضي المزروعة تعادل 21345 ألف هكتار، وأصبحت عام 1962 لا تزيد عن 2393 ألف هكتار.[1]

كما أن زراعة الحبوب (القمح) باعتبارها أكثر الضروريات التي يحتاج إليها الفرد الجزائري وهو المادة الأساسية لصناعة الخبز كانت جد متدهورة فالمعمرون لم يحاولوا تنويع المزروعات حسب حاجة الشعب ولكنهم اهتموا بزراعات التجارية المربحة التي من بينها الكروم التي تعود عليهم بأوفر الأرباح وهنا يكمن استغلال موارد البلاد في تدعيم وتقوية الاقتصاد الفرنسي على حساب الاقتصاد الجزائري التقليدي.[2]

وبفسح المجال لزراعة الكروم أهملت زراعة القمح وسائر أنواع الحبوب الغذائية، وإذا كانت مغارس الكروم قد أنشأت على حساب الحبوب، فإن اقتصار المعمرين على استغلال المساحات التي وجدوها عند الغزو ترتب عن ذلك أن تحولت الجزائر من بلد مصدر للحبوب إلى بلد يمد يده ليتحصل على قوت أبنائه، وعلى هذا الأساس فإن سنة 1954 قد وجدت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو، لاستمرار عملية الاغتصاب التي قام بها الاستعمار، والتي تعرضت لها كافة أنحاء الوطن.

وكذلك روح المعمرين الانتهازية الاستغلالية التي نتج عنها إبعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة، لتحويل معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة المستغلين الأوروبيين من جهة، ولتزويد الفلاحين الفرنسيين لما يحتاجون إليه لتحسين منتجاتهم ولتنمية

[1]-عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره1830-1985**، د م ج، ط1، الجزائر، 1942، ص124.
[2]-**جريدة المجاهد**، ع112، (8-1-1962)، ص6.

طاقاتهم الإنتاجية من جهة أخرى، وهنا يتبين لنا أن جل الأراضي الجزائرية كانت بيد المعمرين على حساب الجزائريين الذين هم أصحاب الأرض، حيث تجمع الإحصائيات بالنسبة للعشرية التي سبقت الثورة أن الأراضي الصالحة للفلاحة تبلغ 11 مليون هكتار: منها8 بيدي الجزائريين الذين يمثلون 10/9 السكان، و3 ملايين هكتار بيد حوالي 25 ألف معمر.[1]

وشيئا فشيئا وجد الفلاح الجزائري الذي اغتصبت منه الأراضي الخصبة مضطرا لمغادرة أرضه لتكون معظم الأراضي الزراعية الخصبة بيد المعمرين، كما أن مراكز التجمع والمناطق المحرمة أدت إلى نقص المساحة المزروعة.[2]

عموما يمكن القول أن الوضع الزراعي في الريف الجزائري ظل من قيام الثورة الجزائرية المجيدة حتى بداية الاستقلال يتسم بخصائص اجتماعية واقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- وجود أقلية من المعمرين الأوروبيين (ايطاليين وأسبان وغيرهم...) مستحوذة على أجود الأراضي وأكثرها خصوبة ويحصلون نتيجة استغلالها على 78% من دخل مجموع البلاد الزراعي.

2- وجود أقلية لا تزيد عن 5% من مجموع السكان في الريف الجزائري من كبار الملاكين من الجزائريين يحصلون على 3% من دخل الجزائر ككل في الزراعة.

[1]-محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص41.

[2]-**جريدة المجاهد**، ع94، (25-4-1961)، ص8.

3- اضطرار غالبية سكان المناطق الريفية والعاملين في القطاع الزراعي ويشكلون حوالي 95% من مجموع السكان في الريف الجزائري يتقاسمون نسبة لا تزيد عن 9% من مجموع دخل الجزائر ككل في الزراعة.[1]

أما فيما يخص الثروة الحيوانية في هذه الفترة، فقد شهدت تدهورا ملحوظا، فإضافة إلى نقص الأراضي الزراعية وخاصة الأراضي الرعوية وقلة الموارد المائية، كانت هذه الثروة أكثر من ذي قبل بسبب التقتيل الوحشي وبسبب ظروف الحرب المزرية.[2]

فرؤوس الماشية والضأن فقد انخفضت من 4 ملايين رأس وذلك بانتقالها من 70 مليون إلى أقل من 3 ملايين في عام 1962، أما الثروة البقرية فقد عرفت هي الأخرى تراجعا رهيبا.[3]

وجدير بالذكر أنه كان في عام 1955 أكثر من 20 ألف مزارع فرنسي يملكون 6400 مزرعة منهم من يملك 100 هكتار وأكثر أي ما يعادل 87% من الأراضي التي يملكها الأوروبيون في الجزائر، وحتى عام 1962 قدرت مساحة الأراضي المزروعة بحوالي 2393 ألف هكتار في حين كانت مساحة الأرض المزروعة عام 1930 تقدر بحوالي 2345 ألف هكتار وهنا نلاحظ مسألة الركود الذي أصاب القطاع الزراعي حوالي 30 عاما أي منذ الأزمة الاقتصادية العامة 1929 -1932 وحتى الاستقلال، ويقدر الإنتاج الزراعي بحوالي 200 مليار فرنك فرنسي في السنة، عام 1958 ويمثل 40% من الدخل القومي للجزائر، بينما كان الإنتاج الكلي في الجزائر لمحاصيل الحبوب والفواكه يعادل 100 مليار فرنك، ويلاحظ من هذا أن 6 آلاف مالك أوروبي من الملاك الكبار ينتجون أكثر من نصف محصول الحبوب للجزائر كلها، علما أنه حتى عام 1953 كان في الجزائر 21650 مالكا

[1]-عبد العزيز وطبان، **المرجع السابق** ، ص124.

[2]-**جريدة المجاهد**، ع94، (25-4-1961)، ص8.

[3]-عبد الحميد براهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية، مركز الدراسات الوحدة العربية**، بيروت ، 2001، ص ص93 94.

أوروبي يملكون 7 ملايين هكتار من أجود الأراضي، وهناك 600 ألف مالك وطني(جزائري) يملكون فقط 10 ملايين هكتار وفي الوقت نفسه يوجد 600 ألف عائلة تشكل حوالي 5 ملايين نسمة لا يملكون شبرا من الأراضي أو يعملون لأيام محددة نسبيا في السنة، وعليه حتى عام 1965 أي في عهد الاستقلال لم يجري تغيير واضح على واقع الأرض في السنوات الأولى.[1]

وفي مجال الفلاحة الجزائرية أيضا كانت في سنة 1958م حوالي 22000 مستثمرة فلاحية أوروبية تستحوذ على 27% من المساحة الفلاحية الصالحة والباقي كان يمثل 612000 مستثمرة جزائرية، لم يكن متوسط القرض الممنوح لهكتار الأراضي الجزائرية يمثل 40% من الإمكانيات الممنوحة للأراضي الأوروبية، أما نصيب الجزائريين يمثل حوالي 10% من حجم القروض القصيرة المدى للقرض الفلاحي.[2]

وبذلك واصل الاستعمار الفرنسي في سياسة استغلاله للأرض الجزائرية وما تنتجه من محاصيل، بعد قضائه على زراعة الأرز بمعسكر أفسح المجال لتوسيع مساحات الكروم، فتسبب ذلك في تضائل إنتاج الحبوب الذي كان قبل سنوات الحرب التحريرية 1954-1962م يقدر بـ 45000 قنطار من القمح اللين و36000 قنطار من القمح الصلب و55000 قنطار من الشعير و30000 قنطار من الخرطال.[3]

[1]-عبد العزيز وطبان، المرجع السابق، ص37.

[2]-هارتموت إلزنهانس، **فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص60.

[3]-بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 -1962**، (طبعة خاصة)،ج1، الجزائر، 2008، ص201.

والجدول يوضح تضاءل نسبة القمح والشعير(بالقنطار) حسب الإحصائيات التالية:

	1954	1955	1956	1957	1958	1959
قمح اللين	3916	2940	3346	2804	2319	1969
قمح الصلب	3972	4017	4480	4475	3319	3350
شعير	1550	1005	1313	1059	850	686

فالإنتاج في تدهور واضح منذ 1954 بالنسبة للقمح، وذلك بالرغم من وجود طلب قوي على هذه المادة لا سيما القمح اللين، كما تعكسه معطيات الجدول التالي المتعلقة بتطور الواردات بالنسبة لمادة القمح اللين:

1958	3،13 مليار فرنك
1959	10،56 مليار فرنك
1960	31،46 مليار فرنك

أما بالنسبة لأسعار الخمر ففي عام 1957 شهدت تضاعفا فقد بلغت أوجها عام 1958، وقد جاءت لتعوض عن نقص الإنتاج، كما توضحه معطيات الجدول التالي الخاص بتطور صادرات الخمر:[1]

1956	65،91 مليار أي 48،79 من الصادرات الزراعية
1957	83،83 مليار أي 58،57 من الصادرات الزراعية
1058	111،87 مليار أي 63،65 من الصادرات الزراعية
1962	119،50 مليار أي 70،61 من الصادرات الزراعية

وبذلك بلغت صادرات الخمور إلى فرنسا عام 1960 إلى 105 مليار فرنكا قديما ما يعادل 50% من مجمل الصادرات[2].

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، الشركة الوطنية ن ت، الجزائر، 1979، ص ص423 424.

[2]-بن داهة عدة، المرجع السابق، ص207.

كما أن الجزائر في سنة 1962م كانت تصدر ما يزيد عن 12مليون هيكتولتر من الخمور، هذه الزراعة جلبت أموالا ضخمة لأصحاب الخمور وليس للفلاحين الجزائريين بصفة عامة.[1]

أما عن وضعية باقي الأراضي الجزائرية، فقد أهملت طبيعتها القانونية ولا توجد لها أي وثيقة تثبت بدقة نوعية النشاط أو الحق الممارس عليها، حيث كانت وضعية المساحات الفلاحية تتمثل فيما يلي:[2]

أراضي المعمرين	2	مليون هكتار
أراضي البلديات	0،1	مليون هكتار
أراضي الملك ذات سندات	2،9	مليون هكتار
أراضي الملك دون سندات	4،4	مليون هكتار
أراضي العرش	0،7	مليون هكتار
أراضي الوقف	0،02	مليون هكتار
المجموع	10،12	مليون هكتار

وزيادة على ما تعرضت له الأراضي الفلاحية الجزائرية من استغلال لبعضها وتهميش البعض الآخر، لم تسلم حتى الغابات من تدمير وحرق، حيث انخفض الغطاء الغابي إلى حد كبير وتضرر بشدة جراء سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها فرنسا الاستعمارية في محاولتها القضاء على الثورة التحريرية،[3] ولذلك قامت الجزائر بعد استرجاع سيادتها الوطنية على وضع برنامج عمل مسطر في المجال الزراعي يقوم على ما يلي:

[1]-الجندي خليفة، **حوار حول الثورة**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ج3، الجزائر، 1986، ص354.

[2]-مجلة **المصادر**، (المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)، العدد6، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2002، ص175.

[3]-صاري الجيلالي، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830 -1962**، غرناطة ن ت، الجزائر، 2010، ص191.

- القيام بالثورة الزراعية عن طريق الإصلاح الزراعي وتحديث الفلاحة والمحافظة على الثروة العقارية.
- القضاء على القواعد الاقتصادية للاستثمار الزراعي وتحديث الملكية ومجانية توزيع الأراضي وتنظيم الفلاحين في تعاونيات.
- زيادة حجم الإنتاج الزراعي عن طريق توزيع التقنيات الحديثة وتوزيع الزراعات والتنمية المنهجية لتربية المواشي.[1]

2- في المجال الصناعي:

كانت الصناعة عاجزة عن تلبية حاجيات البلاد(بين 1954-1955)، وعلى الرغم من تنوع المنتوجات فقد كان يتميز هذا المجال بتخلف ملحوظ.[2]

ففي ما يخص الصناعة التقليدية فقد أهملت واختفت، فما كانت الثورة تندلع حتى صارت هذه الصناعة منعدمة<< وصرنا نستورد كل شيء تقريبا، ولم نعد نسمع لا عن مصانع الأسلحة والبارود، ولاعن الورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن، التي كانت الجزائر تزخر بها، حيث كانت جد منظمة تسير على أمور دقيقة، لكل حرفة نقابة ولكل نقابة من يمثلها ويرعى أمورها وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة فأصبحنا نصدر إلى الموانئ الفرنسية سنة1954، حوالي ستين ألف طن من الفوسفات وثلاثة ملايين ونصف مليون طن عن الحديد وأربعمائة ألف طن من الفحم...>>[3]

---

[1]-فتح الدين بن أزواو، **ايديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص274.

[2]-أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، المصدر السابق، ص107.

[3]-محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص43.

كما أن فرنسا اعتمدت في مجال تطويرها للصناعة على استعمال الآلات عوضا عن الأيدي العاملة ولا تهمهم الصناعات التي تحتاجها البلاد، كما يدل ذلك ماضي الجزائر.

كما عمدت فرنسا إلى تصدير البضائع التي صنعتها أيدي عاملة جزائرية رخيصة حتى تتمكن من مزاحمة البضائع الأخرى في السوق الأوروبية.[1]

هذا ما تعلق الأمر بوضعية الاقتصاد التقليدي الجزائري، أما فيما يخص الاقتصاد الفرنسي الكولونيالي بصفة عامة لم يهتم بالاستثمار في الجزائر واقتصر على تحويل مواد هذا البلد في مصانع فرنسا، هذه الأخيرة كانت تستورد اليد العاملة الرخيصة من الجزائر وتدفع لها أجور أدنى بكثير من الأجور المدفوعة في فرنسا، وبعد اندلاع الحرب التحريرية وتعميق الهوة بين الجزائر وفرنسا، أصبح من الصعب انتظار اهتمام الصناعيين الفرنسيين الاستثمار بالجزائر،[2] وأصبح هدف الفرنسيين هو استغلال ثروات الجزائر وتصديرها إلى وطنهم الأم، وخاصة منها ما يتعلق بالقطاع الحرفي والصناعات التقليدية، حيث كانت تتوفر الجزائر على كميات معتبرة من الأصواف والحلفاء وغيرها من مواد خام ولا يجد الكفاية في الأسمدة وهو المنتج لحوالي 763000 طن سنة 1955 من الفوسفات وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة فأصبحت الجزائر تصدره إلى الموانئ الفرنسية.[3]

وفيما يخص معدل النمو الصناعي (الاقتصاد الكولونيالي) عرف ارتفاعا خلال الفترة الممتدة بين 1954-1960م بسبب التوسع الذي شهده قطاع المصنوعات خصوصا في

---

[1]-**المجاهد**، ع94، 25-4-1961، ج4، ص9.

[2]-أحمد مهساس، المصدر السابق، ص107.

[3]-حسينة حاميد، **المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962**، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص67.

صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ ومواد البناء والمنتوجات الكيميائية والورق ومشتقاته، وارتبط هذا التوسع بزيادة الاستهلاك المحلي ولا سيما في مواد البناء والاستثمارات.[1]

بعدها تقلص النمو الصناعي خلال فترة 1960-1962م حينما ساد الركود في معظم فروع الصناعة الجزائرية كصناعة المنتوجات التعدينية والطاقة، كما أصبح التصنيع مسألة حيوية بالنسبة للاقتصاد الكولونيالي في نهاية الحقبة الاستعمارية، لحل جميع المشاكل المستعجلة، توفير العمل، تحسين المستوى المعيشي للسكان، لهذا ظهرت أولوية التصنيع السريع لتعويض التأخر الكبير المسجل في معظم القطاعات، لكن حركة التصنيع واجهتها صعوبات كبيرة، خاصة نقص المصادر الأولية والتكلفة الباهظة لطاقة الفحمية مثلا.[2]

لكن اكتشاف البترول والغاز قد أحدث توجها جديدا لدى حكومة باريس، التي بدأت تفكر في تطوير الصناعة البتروكمياوية وظهر التنافس بين كبريات الشركات خاصة عندما استخلصت الدراسات أن احتياطي الغاز في الصحراء الجزائرية يشكل عشر احتاطي العالمي، ولذلك خططت حكومة ديغول لتكون صاحبة الامتياز في استغلال محروقات الجزائر ومناجمها وأدرجت ضمن اتفاقيات إيفيان نصا خاصا بإنشاء هيأة مشتركة تشرف على الصناعة البتروكيماوية.[3]

3- في المجال التجاري:

إن الوضع التجاري لم يكن بمنأى عن احتكار واستغلال الإدارة الفرنسية، حيث فرض التجار الأوروبيين ووسطاؤهم بالجزائر الاحتكار التام على المنتوجات الجزائرية بصفة عامة،

---

[1]-توفيق صالحي، **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف أد فاطمة الزهراء قشي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص277.

[2]-توفيق صالحي، **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962**، المرجع السابق، ص277.

[3]-محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص229.

فقد بلغت الاحتكار الكلي على مشتريات منتوج الزيتون على مساحة 85000 هكتار، تمده بـ 35000 هيكتولتر من الزيت، وكانت هناك ثلاثة ملايين شجرة يملكها المزارعون الأوروبيون وهم بعض العائلات المتخصصة في هذا الفرع الاقتصادي، وتهيمن على أشجار الزيتون، وتحدد هذه العائلات أسعار المواد، ومنها الصابون ومن خلال احتكار شراء الزيتون وامتلاك كل المعاصر.[1]

أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فقد بلغت صادرات الجزائر سنة 1955م في الخمر لوحده 50% من الصادرات التي لا تنتمي إلى المحروقات، كما كانت تصدر الجزائر مثلا: التبغ حوالي(3 ملايين طن)، المعلبات حوالي(3ملايير طن) بالإضافة إلى المواد المعلبة أو الحرفية وكانت تصدر القمح اليابس وتستورد القمح الطري، وتستورد 6% من الطاقة، 20% من المنتوجات النصف مصنعة و16% من التجهيزات و58 %من المواد الاستهلاكية.[2]

وفي سنة 1962م كان صعبا على الجزائر أن ترفع من مستوى تجارتها، خصوصا أن حوالي 90% من احتياجات الجزائر كانت تستورد من الأسواق الفرنسية وأن 85% من الصادرات الجزائرية كانت ترسل إلى فرنسا وأهم تلك الصادرات خارج البترول والغاز وإنما كانت تتمثل في الحبوب والحوامض والخمور.[3]

وبذلك خنقت التجارة الجزائرية وأصبح ميزانها التجاري خاسرا لأن كل عمليات التصدير والتوريد صارت مقصورة على فرنسا، ففي العشرية التي سبقت ثورة نوفمبر سنة 1954م، لم يعد في استطاعت أي عاقل الحديث عن تجارة الجزائر الخارجية، بل كل ما هناك عمليات

---

[1]-زدرافكو بيكار، **الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر**، تر: فتحي سعيدي، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص431.

[2]-أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، المصدر السابق، ص119.

[3]-محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص231.

احتكارية تقوم بها كمشة من المعمرين، يجمعون الأرباح لأنفسهم على حساب فرنسا والجزائر في آن واحد.[1]

والجدول التالي يمثل تطور كمية الصادرات والواردات من ميناء سكيكدة بين سنتي 1960-1962م.[2]

السنة	الصادرات	الواردات	الإجمالي
1960	720000	600000	1320000
1961	375000	645000	1020000
1962	180000	760000	940000

المبحث الثاني: الوضع الاجتماعي:

1- السكان:

كما ذكرنا سابقا، ساهمت سياسة فرنسا الاستعمارية إلى انقسام المجتمع الجزائري إلى فئتين، الأولى تضم عناصر أوروبية متمتعة بالحماية الفرنسية وقد وصل عدد أفرادها في سنة 1956 م إلى 800 ألف نسمة، والتي كانت تسيطر على أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد، أما المجموعة الثانية فهي تتكون من الشعب الجزائري(الأهالي) الذي وصل تعداده في سنة 1956م إلى أكثر من 10 ملايين نسمة، وهم يحتلون المركز الأدنى في السلم الاجتماعي، ويعيشون على هامش الحياة[3]؛كما أن اقل نسبة لنمو السكان في الريف حدثت

[1]-محمد العربي الزبيري، **الثورة في عامها الأول**، المرجع السابق، ص ص43 44.

[2]- توفيق صالحي، **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962**، المرجع السابق، ص191.

[3]-عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1900**، دار هومة، ط1، الجزائر، ص104.

بين سنتي 1954 1960،إذ زاد عددهم نحو232.138 نسمة بنسبة3%وكان معدل النمو السنوي 0.5% ، بينما بلغ معدل النمو الحضري في هذه الفترة 7،3% وكان معدل النمو السنوي 2،3 سنويا، وقد يعود انخفاض معدل النمو النسبي والزيادة الفعلية بين سكان الريف إلى عدة عوامل منها الحرب التحريرية التي أدت إلى تطوع القادرين على حمل السلاح في صفوف جيش التحرير الوطني، والتجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الجيش الاستعماري الفرنسي في الجزائر، وعدم إقبال السكان على الزواج وتأجيله مما أدى إلى انخفاض المواليد بين سكان الريف وارتفاع الوفيات بسبب الحرب التحريرية، وانخفاض المستوى المعيشي.[1]

وعدم توفر الرعاية الصحية وهجرتهم إلى المدن خوفا من القصف والقتل الجماعي، وحرق المنازل والمزارع والغابات التي كان يقوم به الاستعمار الفرنسي في الجزائر لمنع السكان من معاضدة ومساعدة جيش التحرير الوطني.

وبذلك انخفض عدد ونسبة سكان الحضر بين سنتي 1948 و1954م، إذ كانت نسبتهم حوالي 24،2% من مجموع السكان سنة 1936 م، ثم ارتفعت سنة 1948م إلى 30،6% ثم عادت نسبتهم سنة 1954م إلى ما كانت عليه سنة 1936 لترتفع من جديد سنة 1960م إلى 31%.[2]

وباندلاع ثورة أول نوفمبر 1954بلغ عدد السكان الأوربيين ثمان مائة ألف أوروبي أي بنسبة 90 % منهم مسيحيون والباقي يهود متجنسون بمقتضى قرار كريميو اليهودي في أكتوبر 1870[3]، لكن سيكون مصير هؤلاء (الأوروبيين) بالجزائر الذوبان سنة بعد سنة في الجماهير المسلمة المتكاثرة، ففي الوقت الذي ينمو فيه عدد السكان الأوروبيين بالجزائر

[1]– مربيعي السعيد، **التغيرات السكانية في الجزائر 1936-1966**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص180.

[2]–مربيعي السعيد، **التغيرات السكانية في الجزائر 1936-1966**،المرجع السابق، ص180.

[3]–يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص376.

بنسبة 11،3% يتكاثر العرب بنسبة 21%، وفي الوقت الذي يرتفع فيه عدد السكان بفرنسا ببطيء، تقل نسبة الولادات في الجزائر إلى 43% ونسبة الوفيات إلى 15%، كما لا تتعدى الوفيات بفرنسا نسبة 4% وقدر المختصون في علم السكان بأن عدد السكان المسلمين سيرتفع بـ3373000 بين 1960 و1970م ليكون ذلك تأكيدا على التزايد السريع للجزائريين مقارنة بالأوروبيين والخطر المحدق بهم نتيجة لذلك.[1]

بحيث بلغ عدد سكان الجزائر تطور بين سنتي 1872 -1960م نموا بطيئا للسكان أمام مرحلة من 1960 فما فوق فقد شهدت نموا سريعا للسكان.[2]

2- المستوى المعيشي:

2-1- وضعية السكن: كان وضع الجزائريين في 1954-1962 لا يختلف عما كان عليه في الفترة السابقة، حيث حشرت السلطات الاستعمارية جماهير الجزائريين المسلمين في الأحياء القصديرية القذرة، والأكواخ البشعة المنظر التي لا تصلح حتى لسكن الحيوانات المتوحشة، وذلك بجوار المدن والقرى والدواوير، بينما يسكن الأوروبيون في الأحياء الراقية، وفي الفيلات والعمارات الجميلة ووسط الحدائق مع توفر كل وسائل العيش والراحة والرفاهية.[3]

كما أن عددا من الجزائريين انتقلوا إلى المدن، حيث بلغت نسبتهم عام 1954م نسبة 18% الكثير منهم كان يقيم في بيوت قصديرية أو في أكواخ وقد عبر البعض منهم البحر

[1]-زدرافكو بيكار، **الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر**، المصدر السابق، ص431.

[2]-صبرينة بودريوع، **الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية نموذجا 1965 -1978**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف عبد الكريم بوصفصاف، قسنطينة، 2010 - 2011 ، ص62.

[3]-يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، المرجع السابق، ص376.

المتوسط إلى فرنسا لعله يعثر على العمل والمأوى، حيث بلغ عددهم نحو 400 ألف عام 1955 م بفرنسا.[1]

كما عملت على إفراغ المناطق الأهلة بالسكان وترحيلهم في مناطق مطوقة في إطار خطة المراقبة والسيطرة على المجال الريفي وجد أكثر من مليون جزائري في أواخر 1961 محتشدين في أكثر من ثلاثة آلاف مركز بعيدين عن أماكن سكنهم وفي وضعيات لا تتوفر فيها أدنى شروط الإقامة والصحة.[2]

وبذلك فإن عدد الجزائريين المحتشدين في الفترة الممتدة بين 1954-1962م بلغ 2 مليون شخص أغلبهم من النساء ومن الأطفال ولا تتجاوز نسبة الرجال في كل مركز 40، أما عدد القرى التي هدمت وهجر أهلها فبلغ 8 آلاف قرية، 180 منها في الأوراس و160 بالولاية الثانية، ويتم ترحيل هذا العدد الضخم من السكان إلى مراكز قريبة من الثكنات العسكرية المكونة من ضباط الفرق الإدارية والحركة المطوقة بأبراج للمراقبة.[3]

حيث لم يسلم الأطفال ولا الشيوخ حيث جاوزوا الثمانين ويتلقون أنواع العذاب ويقتل أبناءهم أمام عينهم، أما المرأة هي الأخرى لم تسلم من شتى أنواع العذاب حيث تجول الكهرباء في ما ظهر وخفي من جسدها.[4]

---

[1]-صالح فركوس، المرجع السابق، ص422.

[2]-عثمان فكار، **مقال بعنوان الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 13، 2013، ص 603.

[3]-الطاهر جبلي، **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962**، المرجع السابق، ص325.

[4]-حسن شمص، **انصر أخاك مقالات عربية عن ثورة الجزائر**، دار الأبحاث للترجمة و ن ت، ط1، الجزائر، 2012، ص72.

كما قدرت إحصائيات (بول دي فريبي) أن عدد المتواجدين في المحتشدات في مارس 1959م مليون شخص، بينما قدر الأسقف (رودان) والقس (بومون) عددهم بالضعف أي مليونين.[1]

ولم يسمح لأحد الخروج أو الدخول إلى المحتشد إلا النساء اللواتي يسمح لهن الذهاب إلى بيوتهن الأصلية لإحضار بعض زيت الزيتون المخزون هناك تحت مراقبة شديدة، كانت النسوة خلال هذه الفترة يحاولن جمع بعض الحشائش والنباتات من جنبات الطريق حتى تقدمها لأبنائهن عند العودة إلى المحتشد.[2]

وهذا دليل على الحالة المزرية للجزائريين في المحتشدات،[3] جراء التهميش والجوع، حيث تم إحصاء عدة حالات موت نتيجة التجويع حيث تحدثت جريدتا صدى الجزائر وجريدة صدى وهران وهما جريدتان فرنسيتان استعماريتان عن جثث مترامية في الشوارع لقولهما (نساء حاملات بين أذرعهن أبناءهن الصغار موتى نتيجة الجوع).[4]

وفي هذا اعتمدت فرنسا سياسة التجويع كعامل اقتصادي لإجبار الجزائريين وإرغامهم على الهجرة وترك بلدانهم.[5]

لينتهي الأمر بالجزائريين كلاجئين في بلدان أخرى، بعضهم مشرد والبعض الآخر يسكنون في أكواخ تعيسة لا تقيهم حرا ولا بردا وما وزع عليهم من خيام لا يكفي، وعن حالة

---

[1]-خالد نزار، **روايات معارك حرب التحرير الوطنية 1958-1962**، تر: مهني حمدوش، منشورات الشهاب، الجزائر، 2002، ص25.

[2]-عمار قليل، المصدر السابق، ص40.

[3]-المحتشدات أماكن لا تحتكم إلى أي قانون حيث وجد الشعب نفسه وجها لوجه مع الجيش الفرنسي، راجع عاشور شرقي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص315.

[4]- Abderrahim talben diab, **Chronologie des faits et mouvements sociaux et politiqués Algérie 1830 -1954**, imprimerie de centre, Alger, 1983, p34.

[5]- Andre noush, **la naissance de nationalisme algerien**, les editions des minuit, paris, 1962, p119.

اللاجئين كتب جان بولر في جريدة المحايد السويسرية: <<عثر على سبع إخوان وأخوات يبكون من البرد والجوع، حفاة زرقا من البرد تحت المطر، لا يعرفون لماذا هم في هذه الحال وكل ما يتذكرنه أنهم فقدوا أباهم وتركوا أمهم ميتة عند عتبة باب المنزل الذي ولدوا فيه، ذاقوا المرار ليالي وليالي، ينامون هنا أو هناك يأكلون ما يجدون في الطريق>>[1]

ورغم ما عاناه الشعب الجزائري من أوضاع يرثى لها في الداخل وكذا في الخارج باعتبارهم فارين أو لاجئين في بلدان أخرى جراء الوضع الكارثي لهم في بلادهم وتشريدهم وبقاءهم دون مسكنهم يلمهم، لم تنشأ إدارة الاحتلال سنة 1958م في إطار ما يسمى مشروع ديغول (مشروع قسنطينة)، إلا 18873 وحدة سكنية حديثة، مما ترك باب المطالبة بالسكن مفتوحا، الأمر الذي جعل السلطات تفكر في ضرورة إقامة 12000 وحدة سكنية جديدة.[2]

لتكون فترة 1954-1962م هي فترة استعمارية من أصعب الفترات التي مر بها الشعب الجزائري لأن الشعب الجزائري وقع في هذه الفترة بين شقي الرحى، فقد مارست عليه فرنسا مختلف الأساليب الاستعمارية بهدف تجويعه وسلب ممتلكاته وإبعاده عن دعم الثورة.[3]

2-2- الوضع الصحي: نتيجة للأوضاع المزرية والسكنات غير الصحية للشعب الجزائري، تدهورت أوضاع الصحية ، فإذا كان معدل عمر الأوروبي في الجزائر يصل إلى 72 سنة فإن ذلك لا يتجاوز 50 سنة عند الجزائريين وهذا للانتشار الأمراض، فعلى سبيل المثال تجاوز عدد المصابين بمرض السل 400000 شخص خلال سنة 1957م، كما أن

[1]-عمار قليل، المصدر السابق، ص25.

[2]- بن الشيخ حكيم، **مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والأنتروبولوجية 1945-1954**، دار هومة ط ن ت، الجزائر، 2011، ص246.

[3]-عبد الكامل جوبية، **قضايا الثورة الجزائرية في مجلة للآداب البيروتية 1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص173.

المنشآت الصحية الخاصة بهذا المرض لم يتعد عددها 28 مستوصف بينما فاقت في فرنسا 900 مستوصف، علاوة على انعدام التواجد الطبي بالقرى فلا يعثر على طبيب أو قابلة.[1]

ونظرا لنقص الغذاء وحالة الجوع المزمنة التي عانى منها سكان المحتشدات ووجودهم داخل أماكن ضيقة بأعداد كبيرة تفتقر إلى أدنى شروط النظافة والعناية الصحية، علاوة على تجمع مياه الصرف القذرة وتوافد الحشرات المؤذية كالذباب والبعوض فإن حالة السكان الصحية قد تدهورت كثيرا، فالأجسام هزيلة وضعيفة، العيون غائرة والعظام بارزة والأمراض من كل الأنواع أخذت تفتك بهم فتكا وانتشرت الأوبئة بينهم كالحمى والتيفويد وحتى الكوليرا التي نشطت على نطاق واسع في مثل هذه الظروف.[2]

وفي عام 1958م كانت هناك نسبة 73% من السكان في الجزائر تعيش في الأرياف وتعاني من سوء الإدارة فمن بين 9700000 ساكن كان 7951000 مسلم جزائري أغلبيتهم من سكان الأرياف يعانون من الانعدام الكلي لأي دخل يحقق لهم تأمين الخدمات الصحية والاجتماعية.[3]

أما عن وضع القطاع الصحي في الجنوب فقد بقي سكان الجنوب لمدة طويلة محرومين من نظام علاجي استيطاني، فقد كان عدد الأطباء ببشار سنة 1961م إلى 24 طبيب و10 أطباء في ورقلة ولا يوجد سوى صيدلية واحدة في كل المناطق التالية، بشار، الأغواط، غرداية، توقرت، وورقلة.[4]

---

[1]-رمضان بورغدة، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 سنوات الحسم والخلاص**، منشورات توتة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص80.

[2]-عمار قليل، المصدر السابق، ص41.

[3]-لمياء بوقريوة، **تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1959**، دار الهدى ط ن ت، الجزائر 2013، ص98.

[4]-مصطفى خياطي، **الطب وأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية**، منشورات anep، الجزائر، 2013، ص ص251 252.

2-3- البطالة: فبعد أن ازداد الشعب الجزائري فقرا وغدا القوت كالياقوت ضربت البطالة المجتمع بقوة، وهي نتيجة حتمية للسياسة الاقتصادية العنصرية للمستوطنين، التي لم تراع انشغالات وحاجيات الجزائريين، وكذا اعتمادهم على الصناعة الاستخراجية لا التحويلية المنشئة لمناصب الشغل والممتصة للبطالة وبذلك إغراق المجتمع في البؤس، لتتمكن مؤسسة الاحتلال من بسط هيمنتها ونفوذها في كافة مناحي الحياة.[1]

فقد أثبتت دراسة في جوان 1955م أن متوسط دخل السواد الأعظم من الجزائريين المسلمين حوالي 45 دولار في السنة مقابل متوسط ما يكسبه الأوروبيين هو 2181 دولار في السنة، 45 دولار للجزائري يقابله 2181 دولار للأوروبي المحتل.[2]

كما كان يتقاضى الأوروبيين وعددهم حوالي مليون شخص، دخل إجمالي يقدر ب 298 مليار سنة 1955م بينما 93 مليار تشكل المدخول الفلاحي ل 33000 فلاح أوروبي (حوالي 120000 شخص) فكان السكان الغير أوروبيون وهم أقل من 900000 شخص يتقاضون 205 مليار أي 23000 للفرد الواحد وكان السكان المسلمون الحضريون وعددهم 3،4 مليون يتقاضون دخل قدره 222 مليار ما يعطينا 63000 فرنك قديم للسنة وللشخص الواحد ما يعادل حوالي 3 مرات ونصف أقل من مدخول الأوروبيين.[3]

ولم يكن للعامل الفلاحي إمكانية معرفة ثمن جهده في العمل فقد كان عموما مضطر للعمل من أجل العيش دون أي شرط، أما عن القوانين المتعلقة نظريا بالأجور وبظروف العمل فما هي إلا حبر على ورق، ففي سنة 1960م كان لا يزل التمييز في أوجه، فقد كان يعاني العامل الفلاحي أجر أقل من 30 إلى 40 % من أجير يعمل بالمدينة، وفي سنة

---

[1]-محمد زروال، المرجع السابق، ص51.

[2]-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، **أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962المنعقد بولاية سيدي بلعباس 20-21ماي 2006**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص20.

[3]-أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، المصدر السابق، ص139.

1961م بقي العامل الفلاحي يعاني من التمييز لكن هذه المرة من حيث السن كما أن الأرقام والألفاظ تبقى عاجزة لترجمة الواقع الهش لهذه الظروف.[1]

2-4- الهجرة: نتيجة للظروف السيئة وعمليات الاضطهاد هاجر العديد من الجزائريين إلى مناطق مجاورة مثل تونس، حيث شملت عملية الانتقال من الجزائر إلى تونس عدة مناطق خاصة من الشريط الحدودي الشرقي سواءا من عنابة أو الطارف، سوق أهراس تبسة، وحتى حدود واد سوف مع منطقة الجرير بتونس، المحاذية لها بتونس مع بنزرت إلى الكاف، القصرين، قفصة وأطلق على هؤلاء الجزائريين مصطلح هو مصطلح غربي ويقصد به الآتي من الغرب.

وفي الفترة الممتدة بين1955 سنة وسنة 1959م تضاعفت العمليات العسكرية في داخل الجزائر إلى درجة أن القوات الفرنسية قامت بترحيل السكان من الجبال واجباهم على الانتقال إلى المحتشدات في مناطق معينة، أو إجبارهم على الهجرة فحسب إحصائيات 1958م فقد كان بتونس والمغرب ما لا يقل عن 350000 لاجئ جزائري منهم 50% أطفال، 35% نساء وحوالي 15% رجال، وحسب إحصائيات مارس 1960 التي نشرتها السلطات الفرنسية فقد كان يوجد بهذه المراكز (المحتشدات) عدد من الأفراد يتراوح عددهم بين 1250000 و1500000 مواطن جزائري.[2]

لم تكن الهجرة والالتجاء من عدوان الاحتلال الفرنسي إلى البلدان العربية فقط بل كانت حتى إلى فرنسا ذاتها ، إذ أن إحصاء 1954 يقدر عددهم بحوالي 211000 جزائري مهاجر إلى فرنسا، كما تضيف نفس المصادر أن عدد المهاجرين إلى فرنسا قد ارتفع سنة

[1]-أحمد مهساس، المصدر نفسه، ص ص85 88.

[2]-عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، المرجع السابق، ص543.

1962م إلى 350000 مهاجر أما عدد سكان الجزائر فقد كان يقدر سنة 1954 ب 8800000 نسمة.[1]

ليتضاعف عدد المهاجرين أو اللاجئين الجزائريين نحو مناطق مختلفة فرارا من الأراضي الجزائرية خصوصا إلى الحدود التونسية تحت ضغط وظلم وبطش السلطات الفرنسية التي أحرقت ديارهم ونهبت القرى الريفية ولم تترك فيها أي مجال للحياة.[2]

كما لوحظ دخول مكثف للاجئين في تونس انطلاقا من 1957م بعد إقامة جهاز مكهرب لخط موريس وتحويل المساحة 30 كلم إلى 50 كلم إلى منطقة محرمة[3]، فكان وضع هؤلاء اللاجئين مزري مما جعل حالتهم تزداد سوءا يوما بعد يوم وخاصة الأطفال منهم الذين كان يتلقفهم الموت بسهولة نتيجة لسوء التغذية والافتقار لأبسط شروط الحياة[4]، إضافة إلى الهجرة نحو تونس هاجر الجزائريين نحو المغرب ، خصوصا إلى شرقه في انتظار حل شامل للمسألة الجزائرية.

كما أن المصالح العسكرية الفرنسية قدرت عدد اللاجئين بحوالي 30 ألف كان توزيعهم مختلف في منطقة لأخرى، معظمهم بشرق المغرب مثلما أشارت إليه قيادة الولاية وجدة.[5]

---

[1]-عبد الحفيظ منصور، **الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر إبان الثورة التحريرية 1954-1962**، المرجع السابق، ص175.

[2]-الطاهر سعيداني، **مذكرات الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، ط1، الأمة للطباعة ن ت، الجزائر، 2011.

[3]-فاروق بن عطية، **الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1960**، تر: كابوية عبد الرحمن وسالم معمر، منشورات دحلب، د م ن، د س ن، ص76.

[4]-الطاهر جبلي، مقال بعنوان مسألة اللاجئين الجزائريين على الحدود الشرقية خلال الثورة التحريرية 1954-1962، **مجلة المصادر يصدرها المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954**، العدد20، 2009، ص275.

[5]-محمد أمطاط، **المهاجرون الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830 -1962**، ط1، دار أبي رفراف، الرباط، 2005، ص376.

كانت منطقة الناظور ملجأ للفارين الجزائريين من بطش الاستعمار الفرنسي أيضا، نظرا لما يجدونه من أمن في هذه المنطقة وبمرور الزمن أصبح اللاجئون يشكلون ملاجئ لجيش التحرير الوطني.[1]

وفي 10 ماي 1962م شرعت المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة في ترحيل اللاجئين الجزائريين من المغرب إلى وطنهم وذلك بعد تكليف 12 فرقة طبية بفحصهم والتأكد من سلامتهم من الأمراض واستمرت عمليات فحص اللاجئين ونقلهم إلى الجزائر إلى غاية جويلية 1962م.[2]

3- التعليم:

أما في ما يخص التعليم بالنسبة للجزائريين، فقد كان متدهورا، حيث زعمت الحكومة الفرنسية في تقرير لها سنة 1955م أن نسبة التعليم قد بلغت 20% بينما إحصائيات سنة 1954م تفند ذلك فكيف لنسبة المتمدرسين من الأهالي أن تقفز 20% في خلال سنة واحدة فقط؟ وقد كان إجمالي من يعرف القراءة والكتابة من حوالي أكثر من تسعة ملايين نسمة وهو تعداد الشعب الجزائري سنة 1954م لا يزيد عن 441354 جزائري مسلم فقط يعرف القراءة والكتابة بالفرنسية، وحوالي نصف العدد وبالضبط 242000 جزائري يعرف العربية فقط.[3]

كما أن مسار التعليم في المدارس العمومية، أفاد عددا قليلا من النخبة الجزائرية، بينما الأغلبية عانت من إقصائها من حقها في التعليم، في وقت تعرض التعليم التقليدي للتدهور،

---

[1]-محمد يعيش، **الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى**، دار الهدى ط ن ت، الجزائر، 2013، ص185.

[2]-عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، المرجع السابق، ص549.

[3]-جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، الجزائر، 1994، ص213.

ولهذا كانت نسبة تمدرس أبناء الجزائريين في التعليم الإعدادي ضعيفة تمثل 10% قبل الحرب العالمية الثانية وفي حدود 15% سنوات الخمسينات من القرن 20م[1].

أما في سنة 1957م فقد قدر عدد المتمدرسين الجزائريين بـ 5096 طالب أي بنسبة 0،15% وفي هذه النسبة من التعليم ضئيلة جدا إذا ما قورنت بعدد السكان البالغ 9 ملايين نسمة، وباقي الجزائريين الآخرين ضلوا أميين باستثناء الذين كانوا يعتمدون على إمكاناتهم الخاصة لتعليم أبنائهم،و لم تكن هناك إمكانية في يوم من الأيام لتعميم التعليم حتى ولو كان بلغة المعمرين لأن هذا يخلص الجزائريين من شبح الجهل ويدفعهم إلى المطالبة بحقوقهم المسلوبة لذلك عملت فرنسا على الوقوف في وجه تعليم الجزائريين. فكانت النسبة الجزائرية والفرنسية من الأطفال المتمدرسين سنة 1954 -1955م على النحو التالي:[2]

	ذكور	إناث	المجموع
الجزائريون	%27	%10	%19
الأوروبيين	%64	%90	%92

وظل التعليم الرسمي للجزائريين على ما هو عليه يشكو عدم الاهتمام حتى الاستقلال، ففي 5 نوفمبر 1957 مثلا كان عدد المتمدرسين من الجزائريين والأوروبيين على النحو الآتي:

التعليم الإبتدائي	الجزائريون 35835	الفرنسيون 565265
التعليم الثانوي	الجزائريون 6806	الفرنسيون 43058
التعليم العالي	الجزائريون 421	الفرنسيون 4394

[1]-توفيق صالحي، **مذكرة المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838 -1962**، المرجع السابق، ص277.

[2]- عبد الحفيظ منصور، **الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر إبان الثورة التحريرية 1954-1962**، المرجع السابق، ص122.

أما الجدول التالي يبين الفرق الصارخ بين الطلبة الجزائريين والأوروبيين في مجال التعليم الفلاحي:[1]

المدرسة	الأوروبيين	الجزائريون
مدرسة سكيكدة	33	2
مدرسة عين تموشنت	44	03
مدرسة سيدي بلعباس	82	02
مدرسة قالمة	55	37
مدرسة أخرى لم يذكر اسمها	30	30
المعهد العالي للزراعة	138	00
المجموع	381	74

تجدر الإشارة أن المعهد العالي الزراعي لا يشمل على أي طالب جزائري، كما كان التعليم الفلاحي يدرس تكميليات أو عن طريق دروس كانت تلقى على التلاميذ حسب أعمارهم مابين 14و17 سنة من حاملي الشهادة الابتدائية، كان التعليم يشمل 36 ساعة في الأسبوع تتوزع على 12 ساعة للتعليم العام و9 ساعات في التعليم الفلاحي و9 ساعات للعمل و6 ساعات في المعمل الميكانيكي، الفلاحة، الحدادة، التجارة، وكان عدد المراكز الفلاحية لا تتعدى 16 مركزا إجمالي سنة 1957 و40 سنة، عام 1960م.[2]

أما التعليم المهني كان جد ضئيل ولا يستقطب اهتمام الجزائريين لكن بعد سنة 1954 بدأ يهتم به نسبيا سنة 1955م كان عدد الطلبة:

"الحقوق حوالي 28،2%، الأدب الفرنسي 28%، الطب 13%، العلوم 15،7%، الصيدلة 57%".

[1]-عبد الحفيظ منصور، **الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر إبان الثورة التحريرية 1954-1962**، المرجع السابق، ص 128.

[2]-عبد الحفيظ منصور، **الحياة الاجتماعية والثقافية...** ، المرجع السابق، ص129.

أما سنة 1957م فقد كانت النسبة كالآتي:

حقوق 33،3%، الأدب الفرنسي 31،9 ، الطب 12%، العلوم 13،9%، الصيدلة 66%.[1]

أما الأمية ضلت ضاربة أطنابها حتى استرجاع الاستقلال الوطني سنة 1962، ولم يتزحزح الرقم المسجل من عقود عن مكانه وكانت نسبة الأميين في الجزائر تقدر ب 94% في عالم الرجال، أما في عالم المرأة فقد بلغ عدد المتعلمين أقل من 2% وهذا بعد انتشار التعليم الفرنسي الرسمي والتعليم العربي الحر الذي اضطلعت بكل واحد منها الإدارة الفرنسية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.[2]

والحقيقة أن الجزائر قد خطت خطوات كبيرة على الصعيد الكمي في قطاع التعليم على كل المستويات من 1962م إلى غاية منتصف الثمانينات حيث أن نسبة الأمية تراجعت إلى ما يقارب النصف بعدما كانت تتراوح بين 80% إلى 90% من مجموع السكان، وهذا يدل على العمل الكبير الذي قامت به الدولة رغم العوائق المادية المعنوية.[3]

وهذا رغم ما قام به الاستعمار الفرنسي في صب مجهوداته على تخريب أخلاق الأهالي بنشر الرذيلة واستهلاك الخمور، التبغ، وحتى المخدرات وفتح بيوت الدعارة في القصبة وضواحيها ولهذا السبب ظهر بعض المنحرفين والمجرمين في أوساط القصبة وضواحيها.[4]

وبذلك كان هدف الاحتلال الفرنسي واضحا من خلال سياسة الاستعمارية بخصوص التعليم ففي نظر الاحتلال يجب أن يبقى المسلم الجزائري متخلف وغير واع ليكون أداة

---

[1]-عبد الحفيظ منصور، **الحياة الاجتماعية والثقافية...** ، المرجع السابق، ص131.

[2]-أحمد مهساس، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولي إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود مسعود و محمد عيس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص412.

[3]-عبد القادر خليفي، **أحمد توفيق المدني النضال السياسي و الإسهام الفكري في الساحتين الجزائرية والتونسية 1894-1983**، دار المحابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص69.

[4]-مسعود بن الشيخ، **أوراق من الذاكرة**، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، 2011، ص73.

يستعملها الاحتلال لخدمته،[1] لكن الشعب الجزائري رغم ذلك لم يتنازل عن حقه في التعليم، لأنه يعرف أنه سلاحه في ثورته ووسيلته الأولى للتخلص من الاستعمار، فقرر الهجرة إلى بلدان أخرى لطلب العلم، حيث أن كثيرا من بلدان العالم فتحت أبوابها للطلبة الجزائريين، حيث بلغ عددهم في السنوات الجامعية 1959 -1960م حوالي 27900 فقد بلغ عددهم مثلا في دول شمال إفريقيا (ليبيا، المغرب، تونس) 110 طالب بين سنتي 1959 - 1960م ووصل عددهم بين 1960-1961م إلى 180 طالب.

أما في دول الشرق الأوسط (العراق، الأردن، مصر، سوريا)، فوصل عددهم 318 بين 1959 -1960 وإلى 378 طالب بين سنتي 1960-1961 ليكون الحال أحسن في نهاية الفترة الاستعمارية أي سنة 1962 أي تسعة أشهر بعد الاستقلال، قبول 305000 طفل جزائري في المدرسة الابتدائية من بين 700000 طفل سجل 1500000 في الدراسة.[2]

لذا عملت الجزائر في هذه السنة على مجابهة قضيتين كبيرتين في ميدان التعليم الأولى إعادة الحياة إلى المدرسة الجزائرية والثانية محاولة إعطاء طابع جديد لهذه المدرسة طابع يماشي الوضعية الجديدة لبلادنا ويساعدها على تمتين نهضتها.[3]

[1]- Ferhat abas , **autopsie d un guerre** , l aurore , ed garnier , France , 1980 , p38.

[2]-محمد السعيدي عقيب، **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في الثورة 1955-1962**، ط1، الشاطبية ن ت، الجزائر، 2012، ص148.

[3]-محمد مصايف، **في الثورة والتعريب**، ط2، الشركة الوطنية ن ت، الجزائر، 1981، ص52.

خلاصة:

وختاما نقول أن أوضاع الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية في الفترة الممتدة من 1954-1962م كانت جد مزرية، تعرض الشعب خلالها لأبشع أنواع الاستغلال، حيث صودرت أرضه وحرم من حقه فيها، ليتمكن الجوع منه من جهة و ليتشرد بعيدا عن أرضه وأهله في المحتشدات التي تفتقر لأبسط أسباب العيش من جهة أخرى، وفي عزلة تامة عن العالم الخارجي لتقطع وصاله مع جيش التحرير وإمكانية التواصل بينهما، لتتمكن من إبعاد الشعب عن الثورة وتطويقها، ورغم مضاعفة العدو لقواته وتصعيده حملات بطشه وما انجر عنها من أوضاع اقتصادية واجتماعية مزرية، إلا أن الكفاح تواصل بفضل الشعب الذي جعل من هذه الظروف دافعا كبيرا ليصل إلى تحرير نفسه من الاستعمار ويفتك النصر والاستقلال.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: تكفل الثورة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية 1954-1962.

تمهيد:

المبحث الأول: لمحة عن مصادر تموين وتمويل الثورة

1) تعريف التموين والتمويل
2) مصادر التموين والتمويل

1-المبحث الثاني: تكفل الثورة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين.

1- التكفل بالأوضاع الاقتصادية للجزائريين.

2- التكفل بالأوضاع الاجتماعية للجزائريين.

2-1- التعليم.

2-2- الصحة.

2-3- الإعانات الاجتماعية.

2-4- القضاء.

استنتاج.

تمهيد:

تعد فترة (1954 – 1962) فترة عصيبة على الشعب الجزائري، فقد مر من خلالها باستمرار تدني واقعه الاقتصادي والاجتماعي، لذلك سعت جبهة التحرير الوطني لمجابهة الوضع و إنجاح الثورة التحريرية بتكفلها بهذين المجالين، ودعم أفراد الشعب الجزائري نتيجة ما لحق به جراء السياسة الاستعمارية الفرنسية، وهيأت له الأرضية لمواصلة كفاحه ونشاطه العسكري ومن هنا نطرح التساؤل التالي: كيف تكفلت الثورة بأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري في هذه الفترة؟

المبحث الأول: لمحة عن مصادر التموين والتمويل للثورة التحريرية

1- تعريف التموين والتمويل:

1-1- تعريف التموين:

هو الركيزة التي اعتمد عليها جيش التحرير الوطني لمواصلة نشاطه العسكري، إذ لا يمكن أن يستمر العمل العسكري و يتواصل دون توفر المؤن من ألبسة وأغذية وأدوية لجنود جيش التحرير.

1-2- تعريف التمويل:

نعني بالتمويل تلك الأموال التي كانت تجمع أثناء الثورة التحريرية، وحتى قبل سنة 1954م لتصرف في عدة مجالات متعلقة بالعملية التحريرية، وذلك لاعتبار المال أهم عوامل انتصار الثورة الجزائرية لأن كل الجوانب الأخرى متوقفة عليه.[1]

2- مصادر التموين والتمويل:

2-1- مصادر التموين:

في فترة مابين أول نوفمبر 1954 ومارس 1955م، كان الشعب هو الذي يتكفل بالمجاهدين حيث يتولى إيواءهم وإطعامهم وتزويدهم بالضروريات دون أي مقابل، كما استقبل هؤلاء المجموعات الأولى من الثوار في منازلهم في جو من السرية والكتمان.[2]

---

[1]-أبو بكر حفظ الله، **التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية 1954-1962**، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013، ص-ص، 28-51.

[2]-عبد العزيز وعلي، مقال بعنوان جهاز التموين بالولاية الثالثة أثناء الثورة التحريرية، **مجلة أول نوفمبر**، ع 176، ديسمبر 2011، ص 31.

ومن هنا كان الشعب أهم ممون للثورة الجزائرية، واليد التي تمد جيش التحرير الوطني بكل ما يحتاجه، وقد تحمل سكان القرى والأرياف النصيب الأكبر من العملية التموينية، نظرا لتواجد عناصر جيش التحرير في المناطق الريفية والجبلية، وأغلب ما كان يمنح عبارة عن منتوجات زراعية وألبسة أو مواد غذائية من زيت وسمن وعجين وتمور ولحوم ومواشي.[1]

وفي هذا الصدد قال الحاج لخضر:[2] (كان كل اعتمادنا على المواطنين المخلصين، فكنا نغشى منازلهم نأكل ونتزود ونأخذ ما نريد وهم عيون ساهرة علينا مقدمين لنا أعز ما لديهم.[3]

وكأنهم يطبقون قوله تعالى: ﴿ ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ﴾ [4]

[1]-شتوان نظيرة، **الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا**، أطروحة مقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان لنيل شهادة دكتورة في التاريخ المعاصر، إشراف يوسف مناصرية، 2007-2008 ، ص388.

[2]-الحاج لخضر ولد بولاية باتنة بقرية أشليح سنة 1916، اسمه أعبيدي محمد الطاهر، كون خليه سرية بمدينة باتنة سنة 1939، وفي سنة 1942كون خلية أخرى بمدينة توتة كن من الذين تعاقبوا على قيادة الولاية الأولى، توفي سنة 1998 راجع بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص286.

[3]-أمل شلي، **التنظيم العسكري للثورة التحريرية 1954-1958**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، 2005-2006، باتنة، ص349.

[4]-**سورة الحشر**، الأية9.

وبذلك دفع الشعب الجزائري الثمن الباهظ من أجل الثورة، خصوصا الفلاحين الجزائريين الفقراء الذين لا يملكون أرضا، فهم بذلك أصل الثورة ومنبعها وتلك هي الجهات التي كانت تمثل معقل الثورة[1]، وحقا فإن مؤتمر الصومام يشير إلى هذا الدور بمثل هذه الكلمات: (إن المساهمة الضخمة للفلاحين والخماسين[2]، والعمال الزراعيين في الثورة- والتي تمثل(70%) من مجموع الشعب الجزائري-، مساهمة ضخمة حيث اعتبرت بمثابة قوتها الأولى، وبالمقابل فإن الطبقة العاملة (الضعيفة عدديا) إنما تأتي في المرتبة الثانية بعد طبقة الفلاحين من حيث مساهمتها في الثورة)[3] لتكون الثورة الجزائرية ثورة شعبية بامتياز.[4]

كما يذكر في هذا الصدد يقول المفكر الجزائري مالك بن نبي: <<الشعب الجزائري هو الذي صنع الثورة والفلاح هو الذي حمل عبئها قبل العامل، والمهتم بالشؤون العقلية، فقد كانت الثورة في الواقع ثورة الفلاحين، لا بمجرد عدد شهدائها وحسب ولكن بروحها كذلك>>[5]

كما أن هؤلاء الفلاحين مقتنعون تماما بأن تعطشهم للأرض لا يمكن إشباعه إلا بتحقيق الاستقلال الوطني.[6]

كان هذا عن عملية التموين في بداية الثورة، حيث كانت غير منتظمة وغير متخصصة، لكن مع مرور الوقت نجحت في تنظيمها وتخصيص وتدقيق مصادرها، وذلك

---

[1]-سعد بن البشير العمامرة، **هواري بومدين الرئيس القائد 1952-1978**، قصر الكتاب، البليدة، 1997 ، ص115.

[2]-مصطلح الخماس: هو نظام للاستغلال الزراعي، فالخماس هو مزارع بالخمس فعبارة الخماسة يراد بها المكافأة بالخمس، راجع محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص29، راجع أيضا ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، ش و ن ت، الجزائر، 1979، ص92.

[3]-سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح**، تر: محمد حافظ الحمالي، م ذ أ إ ، 2002، ص384.

[4]-أحمد توفيق المدني، **مذكرات أحمد توفيق المدني حياة كفاح**، البصائر، ن ت، ج3، الجزائر، 2013، ص320.

[5]-مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، ط1، دار الفكر المعاصر، سوريا، 2000، ص122.

[6]-أندري ماندوز، **الثورة الجزائرية عبر نصوص**، تر: مشار سطوف، ط خ، منشورات anep، الجزائر، 2008، ص135.

بتعيين مسؤول للنقل وللتوزيع، وكذلك تسجيل المواد التي تدخل وتخرج[1]، كما أسندت بصفة عامة مهمة جمع المواد الغذائية وتسييرها إلى ممون خاص، ومع هذا فالمحافظ السياسي أيضا كان له نشاط أساسي في هذا الميدان[2] لتتم عملية التموين بطريقة دقيقة تخضع لمراقبة مستمرة وهذا راجع إلى اختلاف مصادر التموين التي نذكر منها:

- **الهبات:** كانت تقدم من طرف كبار التجار والحرفيين خاصة في المدن وأحيانا كانوا يقدمونها تبعا لتوصية من مسؤول المنطقة.[3]
- **الغنائم:** يحصل عليها الثوار بعد عملياتهم العسكرية (المعارك، الهجومات والكمائن) مع قوات العدو وقد شكلت هاته الغنائم بالنسبة للمناطق 2، 3 و4 مصادر أساسية لتسليح.[4]
- **الغرامات:** هي عقوبات تأديبية ونوع من الغرامات التي تفرض على كل فرد ارتكب خطأ أو خالف أوامر النظام.[5]
- **الشراء:** هناك مواد تموينية كان يتحصل عليها عن طريق التجار المواطنين وذلك بتقديم المال من أجل اقتنائها وكان مصدر هذه الأموال المخصصة للتموين الاشتراكات والتي تعتبر فرض عين على كل مواطن ينتمي لجبهة التحرير الوطني.[6]

---

[1]-ابو بكر حفظ الله، مقال بعنوان تموين جيش التحرير الوطني في الداخل، **مجلة حولية المؤرخ**، العدد 9-10، 2010، ص339.

[2]-جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين ، **تقرير الملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية الولاية الرابعة**، ج1، 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958، مطبعة المجلس الشعبي الوطني، ص31.

[3]-جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، **تقرير الملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية الولاية الرابعة**، ج1، من 1959 إلى 1962، مطبعة المجلس الشعبي، ص83.

[4]-الطاهر جيلي، **شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية 1954-1962**، إشراف يوسف مناصرية، أطروحة مقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ المعاصر، 2008، 2000، ص104.

[5]-**تقرير الملتقى الوطني الثالث**، المرجع نفسه، ص31.

[6]-أبو بكر حفظ الله، المرجع نفسه، ص340.

3- مصادر التمويل:

أعلنت الثورة بإمكانات مالية قليلة جدا، لا تتجاوز المليون فرنك، غير أن متطلبات المعركة التحريرية كانت كثيرة وكبيرة في الآن ذاته، من الناحية المالية لمواجهة التحديات المختلفة على مستوى الداخل والخارج، بصورة تضمن استمرار الثورة وتحفظ قوتها، وتصون تماسكها، ولتحقيق تلك الأهداف الرئيسية، كان لزاما على الثورة، إيجاد جباية عادية، تحصل من مواد مختلفة وفق نظام تحصيلي لصالح ثورة الجزائر ويمكن تحديد مصادر تمويل الثورة خلال العناصر التالية:

1- الزكاة: حيث تعتبر مصدرا من مصادر تمويل ميزانية الثورة، وتفرض على كل من بلغ ماله النصاب ودار عليه الحول وكانت تعطى لمسؤول اللجنة الشعبية على مستوى الريف والمدينة، إضافة إلى زكاة الفطر التي تخرج كذلك لدعم الثورة.[1]

2- الغرامات: كانت قليلة الأهمية، من خلال ما توفره من مواد مالية نظرا لكونها ترتكز على ارتكاب الخطأ كأساس لجبايتها كتعاطي الكحول، التدخين، السرقة، الدعارة وبذلك جزاءا لهذه الأخطاء المرتكبة يقتطع مرتا كإجراء عقابي تأديبي.

3- الضرائب: رغبة في توسيع وتنويع مواد خزينة الثورة، فرضت ضريبة سنوية على مجموع الجزائريين في الداخل والخارج، ويمكن إدراج الضرائب التي كان يدفعها بعض المعمرين على امتداد مناطق الجزائر لصالح الثورة لتجنيب مزارعهم للحرق وكافة أشكال التخريب.

4- الغنائم: شكلت هي الأخرى مصدر من مصادر تمويل الثورة لكن ما يميزها عما سلف من مصادر التمويل الأخرى هو أنها غير دائمة باعتبارها مرتبطة بمتغيرات، تتمثل في

[1]-جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسيع الثورة الجزائرية 1954- 1956**، المرجع السابق، ص435.

العمليات العسكرية التي يشنها مجاهدو جيش التحرير الوطني على قوات الاستعمار الفرنسي أو مختلف مؤسساته.[1]

5- الاشتراكات: هي اقتطاعات مالية فرضت على الأنشطة التجارية والأملاك والأرباح، حيث دعم المجاهدين بها من طرف الشعب الجزائري، رغم الحاجة والعوز الذين عانى منهما عموم الشعب، عجائز كثيرات كن يجمعن البيض القليل لبيعه والتبرع به إلى المجاهدين بقناعة وبلا إكراه، رغم أنهن لم يكن مطالبات بتقديم التبرعات، ولكنهن أصررن على مساعدة الثورة لوجه الله ولو بالشيء القليل دون أن ينتظرن المقابل من أحد، كل ما كن يحلمن به أن يدخلهن الله الجنة.[2]

كما صرح المناضل السياسي الجزائري بن طوبال أثناء ندوة صحفية عقدها بنادي الصنوبر بالعاصمة: <<أن الأموال الآتية من الاشتراكات المحصلة في فرنسا كانت تمثل 80% من ميزانية الحكومة الجزائرية المؤقتة >>[3]

وفي هذا الصدد كان لزاما على الثورة القيام بتحريات حول الإمكانيات المالية للأفراد قبل تغريمهم، فهناك أغنياء لم يساهموا بشيء حتى الآن ومن المهم كشفهم وجعلهم يساهمون ماليا في كفاحنا مطالبينهم بمبالغ تتماشى مع ثروتهم.[4]

---

[1]-جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956** ، المرجع نفسه، ص ص435 442 .

[2]- الطاهر زبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962**، منشورات Anep، د م، 2008، ص73.

[3]-مجند أكلي بن يونس، **سبع سنوات في قلب المعركة حرب الجزائر في فرنسا 1954-1962**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص78.

[4]-جمال قرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص544.

أما المصادر الخارجية: فهي ذات أهمية كبيرة تشكل المصدر الثاني في ميزانية الثورة، لكن من حيث المستوى الكمي فإنها تفوق المصادر الداخلية، تمثلت في المساعدات المالية التي قدمتها الدول العربية للثورة الجزائرية.[1]

وعلى رأسها "**مصر**" بزعامة جمال عبد الناصر الذي أبدى استعداد بلاده لدعم الحركة الوطنية الجزائرية، وتأييد الثورة الجزائرية في حالة انطلاقها، سواء كان هذا الدعم عسكريا أو إعلاميا أو سياسيا وهكذا كانت مصر السباقة في دعم نضال الحركة الوطنية الجزائرية خاصة الدعم الإعلامي بحيث كان لاندلاع الثورة عام 1954م صدى واسع في الصحف المصرية، حيث كان للإذاعة صوت العرب دور كبير في التعريف بالثورة الجزائرية، كما أن معظم الأموال 75% التي كانت تقدمها جامعة الدول العربية للثورة الجزائرية والمقدرة باثني عشر مليون جنيه سنويا كانت[2] تأتي من مصر كما ضمنت لجنود جيش التحرير الوطني للتدريبات العسكرية على أرضها.[3]

كما عبر "**الملك الليبي**" للوفد الجزائري عن تأييده المطلق للثورة التحريرية والوقوف مع قضية الشعب الجزائري العادلة، وأكد أن ليبيا حكومة وشعبا تشترك جسدا وروحا في الكفاح التحريري الذي يخوضه الجزائريون ضد الاستعمار الفرنسي، كما رأت ليبيا ضرورة دعم القضية الجزائرية معنويا، من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية العربية، من أجل رفع صوت الشعب الجزائري، وجاء دعم الليبيين للثورة الجزائرية أيضا عن طريق تشكيل لجنة شعبية عرفت في البداية باسم اللجنة الليبية لمعونة الجزائر تكونت من عدد من التجار[4]،

---

[1]-جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956**، المرجع السابق، ص443.

[2]-عبد الكامل جويبة، **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958**، ط1، دار الواحة، الجزائر، 2012، ص269.

[3]-عبد الكامل جويبة، **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958**، المرجع السابق، ص269.

[4]- مريم صغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص94.

والموظفين والوجهاء، مهمتها الدعم السياسي والإعلامي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي للثورة الجزائرية، كما كانت تقدم المساعدات النقدية (مصاريف زكاة الزيت، زكاة الحبوب، زكاة الفطر، دخل تذاكر الحفلات، والنشاطات الرياضية، وتبرعات الأشخاص...)[1]

ومن الدول التي ساهمت في دعم القضية الجزائرية "**العراق**"، فلما قامت الثورة انهالت التبرعات من العراق وأصدرت الحكومة مرسوما بتخصيص مليوني دينار سنويا لحكومة الجزائر المؤقتة، وقدمت إلى جيش التحرير السلاح والمدافع والعتاد، وكان الشعب العراقي يرقب باهتمام بالغ سير المعارك لانتصارات جيش التحرير، وكانت الصحافة العراقية ووسائل الإعلام الأخرى من إذاعة وتلفزيون تغطي أخبار الثورة وتمنحها الأولوية على جميع الأحداث الأخرى داخلية وخارجية، كما تبرع الموظفون بنسب رواتبهم وكذلك تبرع الوزراء براتب شهري واحد.[2]

ومن بين أهم الدول العربية الأخرى التي ساعدت الثورة الجزائرية، نذكر **السعودية، تونس، سوريا**، أما البقية التي لم تقدر على دعمها ماديا، واكتفت بالدعم المعنوي، إضافة إلى دول أخرى غير العربية مثل **تركيا وروسيا والصين** بحيث بعث الصينيون مثل الآلات لصناعة الأسلحة وكذا مختلف الأسلحة دون مقابل إضافة إلى الإعانات المالية أيضا.[3]

---

[1]-بسمة خليفة أبو لسين، **الليبيون والثورة الجزائرية**، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص952.

[2]-خليل حسن الزركاني، **الموقف القومي للشعب العراقي تجاه الثورة الجزائرية**، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2002، ص498.

[3]-سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص93.

المبحث الثاني: تكفل الثورة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين

1- التكفل بالأوضاع الاقتصادية للجزائريين:

لقي الجانب الاقتصادي اهتمام جبهة التحرير الوطني على الرغم من كل الإجراءات القمعية الاستعمارية، حيث إنها حققت انجازات هامة في **الميدان الفلاحي** ووضعت أسس لعملية العمل الجماعي في الريف، وإقامة قاعدة متينة يقام عليها الإصلاح الزراعي في المستقبل ،ذلك أن جيش التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة سوى في هجوماته بين مزارع المعمرين ومراكز العسكرية الفرنسية ،لأنه أدرك أن الحضور العسكري مرتبط بحضور المعمر، فنتج عن هذه الهجومات أن هاجر عدد كبير من المعمرين أراضيهم، وبذلك أصبحت مساحات واسعة من أراضي الجزائريون هم الذين يستغلونها، ليتمكن جيش التحرير وسكان المناطق المحرمة من الثبات في وجه محاولات التخريب الفرنسية[1]، وليس ذلك فقط، فمثل هذا الوضع مناسب لقيام ثورة حقيقية في المجال الزراعي، وهذا ما حدث فعلا ففي بداية الأمر بادر السكان إلى استغلال الأراضي التي فر عنها مغتصبوها من المعمرين، وقررت اطارات الثورة أن تسهر بنفسها على تنظيم الإستثمار بصفة جماعية تعاونية،[2] وهدفت إلى تحقيق هدف مزدوج: تحرير الفلاحين من عبودية الأرض التي كانت تابعة للمعمرين وتحطيم قوتهم القائمة على امتلاك وسائل الإنتاج الزراعي[3]، وبذلك أصبح المعمرين مجبرين على استعمال أقل عدد ممكن من الأيادي العاملة اتقاء لهجمات جيش

[1] -**جريدة المجاهد**، ع114، (6-2-1962)، ج4، ص4.

[2] - **المصدر نفسه**.

[3] -**جريدة المجاهد**، ع114، (8-2-1962)، ج4، ص11.

التحرير ولهذا تركت زراعة البقول والخضروات وتزايد زراعة الحبوب، كما انتشر استعمال الوسائل الميكانيكية في الزراعة.[1]

كما حرصت الجبهة أيضا على **تنظيم الأسواق العامة**، خاصة لسكان الأرياف في المناطق الجبلية، ووضعت قرارا يمنع المواطنين من الذهاب إلى الأسواق التي تشرف عليها الإدارة الاستعمارية لشل الاقتصاد الكولنيالي والتأكيد على أن قيادات الثورة قادرة على التكفل بأوضاع الشعب الجزائري في جميع مجلاته، بعيدا عن تدخلات الإدارة الاستعمارية.[2]

2- التكفل بالأوضاع الاجتماعية للجزائريين:

2-1- التعليم:

بقدر ما كانت سياسة التجهيل شديدة الوطأة على الشعب بقدر ما كان ذلك باعثا له على وجوب التحرر من هذه القيود الثقافية التي أخرته عن اللحاق بقافلة من سبقوه في ذلك، ولعل أكثر الفئات الاجتماعية التي حظيت بنصيب وافر من الثقافة التي كانت تحت حماية الثورة هي طبقة اللاجئين في كل من تونس والمغرب، حيث فتحت الثورة المدارس في وجه أبناء هؤلاء لكي تعلمهم تعليما يتناول الثقافة العامة وتكوين الكثير منهم تكوينا عسكريا ليشاركوا في عملية تحرير الوطن، ولم تكتف الثورة بذلك بل إنها أنشأت فرقة مسرحية، وأخرى فنية، وثالثة رياضية، وأوفدت الطلبة إلى خارج هذين القطرين ليتعلموا أو يتدربوا على فنون القتال.[3]

---

[1]-**جريدة المجاهد**، ع120، (30-4-1962)، ج4، ص8.

[2]-أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954- 1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د س ن، ص146.

[3]-محمد زروال، **الحياة الروحية في الثورة الجزائرية**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د م ن ، د س ن، ص54.

ففي سنة 1957م أرسلت مجموعة من الطلبة إلى تونس لمداولة الدراسة على نفقة جيش تحرير[1]، كما عززت الجبهة دور المدرسين والمعلمين وتثمين مهمتهم وأدائهم حيث ضبطت مرتباتهم ومنحتهم إعانات سعيا منها إلى تثمين كافة الأداءات[2]، فقد بلغت المرتبات المخصصة لهؤلاء المدرسين مابين 5 آلاف إلى 15 ألف فرنك قديم، كما استطاعت الثورة أن تنشأ مدارس وتوظف مدرسي في بعض الولايات التي كانت قادرة على خوض هذه التجربة الثقافية الثورية حتى بلغ عدد المتمدرسين 83% من مجموع التلاميذ الذين هم في سن الدراسة بالولايتين الأولي والثالثة.[3]

2-2- الصحة: عملت جبهة التحرير الوطني على تكوين ممرضين وممرضات بواسطة أطباء جزائريين مناضلين ذوي الخبرة في الطب الشعبي التقليدي والسعي للحصول على وسائل العلاج من أدوية ومطهرات وآلات الفحص، وهكذا كانت وحدات جيش التحرير الوطني تنطلق من مراكزها نحو المداشر والقرى لمعالجة المرضى من المدنيين والمبادرات الفردية المرتكزة على الوسائل البسيطة التي تعتبر العامل الأهم في معالجة المرضى والجرحى سواء المدنيين أو العسكريين وكثيرا ما أجريت عمليات جراحية خطيرة بوسائل بسيطة وبدون تخدير وكللت بالنجاح،[4] ولذلك التجأت مناطق الثورة إلى تخصيص دورات تدريبية سريعة لمجموعة من فتيان وفتيات الشعب الجزائري لتكوينهم في هذا المجال الاستعانة بهم لاحقا، رغم المشاكل التي كانت تعترضهم أثناء تأدية مهامهم كصعوبة الحصول على الأدوية الضرورية وخاصة المتعلقة بالتضميد والعمليات الجراحية، وكذا

---

[1]-عبد العزيز وعلي، **أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة**، ط2، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص88.

[2]-جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956**، المرجع السابق، ص446.

[3]-عبد الحفيظ منصور، **الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر إبان الثورة التحريرية 1954-1962**، المرجع السابق، ص136.

[4]-أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**، المرجع السابق، ص145.

صعوبة نقل الجرحى وما ينجر عنه من خطر بهم، ونقص عمليات الدم الضرورية في الأوقات الحرجة.[1]

وقد استغل جيش التحرير الوطني الكهوف في الجبال، بحيث جعل منها مستشفيات عمل بها أطباء وممرضون جزائريون لاستقبال المجاهدين المصابين بجروح خطيرة[2]، وغلبا ما كانت تقام أيضا في مكان آمن نسبيا بالقرب من مصدر مائي أو في قلب الغابة وحتى وسط السكان في قلب الدوار.[3]

لذا استخدم جيش التحرير الوطني عدة طرق للحصول على الأدوية منها:

- التزود بالأدوية عن طريق المناضلين العاملين في العيادات والمستشفيات التابعة للإدارة الفرنسية مثل مستشفى مصطفى باشا، بارني وغيرها.
- شراء الأدوية بوصفات وهمية يحررها أطباء متعاونون مع جبهة التحرير الوطني.
- تحويل بعض الأدوية البسيطة من طرف الصيادلة الجزائريين لجيش التحرير الوطني، بعد الحصول على المواد الكيماوية وذلك رغم الرقابة الشديدة التي كانت تفرضها السلطات الفرنسية على هذا المجال.[4]

2-3- الإعانات الاجتماعية:

[1]-أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص -ص356-358.

[2]-أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956** ، المرجع السابق ، ص ص145-146.

[3]-محمد تومي، **طبيب في معاقل الثورة -حرب التحرير-1954-1962**، تر: حضرية يوسفي، موفم للنشر، الجزائر، 2015، ص56.

[4]-أمحمد بوحموم، **التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية 1956-1962**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم تاريخ الثورة الجزائرية، إشراف مسعود يحياوي، 2004-2006، ص150.

تكفلت الثورة **بأفراد جيش التحرير الوطني**، حيث حدد مؤتمر الصومام على النحو التالي مصاريفهم:

الجندي 100 فرنك، الجندي الأول 200 فرنك، العريف 1500 فرنك، العريف الأول 1800 فرنك، المساعد 2000 فرنك، الملازم الأول 2500 فرنك، وقدمت **منحا لعائلات المجاهدين**، إعانات **للمسبل والفدائي**، فضلا عن **عائلات الشهداء** على مستوى الريف، التي كانت تتلقى منحة قدرت ب2000 فرنك بالإضافة إلى مبلغ إضافي قدره 2000 فرنك لكل فرد في العائلة، أما عائلات الشهداء على مستوى المدينة تتلقى منحة قدرت ب 5000 فرنك إلى جانب 5000 فرنك أخرى تعطى لكل فرد في العائلة، وتقدم الثورة الإعانات إلى المنكوبين جراء القمع الاستعماري وهنا كان لزاما على الثورة التدخل لرفع الغبن المسلط على الشعب.[1]

وكانت اشتراكات المهاجرين الجزائريين بعضها يصرف على **عائلات المناضلين** ففي عام 1958م فقد بلغ ما حوله المهاجرون الجزائريون إلى الحكومة المؤقتة مبلغا هائلا قدر بـ: 238308185 فرنك فرنسي قديم، أما في عام 1959 قد بلغ المبلغ المحول إلى 645668399 مليون فرنك فرنسي قديم أما في سنة 1960م 1620359570 مليون فرنك فرنسي.[2]

[1]-جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسيع الثورة الجزائرية 1954-1956**، المرجع السابق، ص -ص444-446.

[2]-سعدي بزيان، مقال بعنون الدعم المالي للثورة الجزائرية من طرف المهاجرين الجزائريين في فرنسا، **مجلة أول نوفمبر تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين**، الجزائر، ص35.

وفي فرنسا كانت اتحادية جبهة التحرير تخصص نصيب من الأموال التموينية إلى أسر الشهداء وأسر المعتقلين ونصيب آخر لمصاريف التسيير، كما كانت تخصص مبلغا للحكومة المؤقتة وللولايات.[1]

هناك أيضا طرف آخر ساهم في عملية التكفل بالجزائريين وأوضاعهم وهو الهلال الأحمر الجزائري الذي تأسس عام 1956م والذي أخذ على عاتقه مهمة التكفل بلاجئين جزائريين على نحو جيد ، ليس من الجانب الاجتماعي فحسب، على الرغم من الأهمية التي يكتسبها ذلك، ولكن حتى من الجوانب الأخرى،لأن الثورة أدركت أهمية الدور والثقل الذي يمثله اللاجئون، وهو ما عملت على استغلاله وتوظيفه بكيفية ناجحة في تطوير مد الثورة من خلال التعريف بها وإظهار حقيقة المآسي التي يعيشها بتونس والمغرب.[2]

2-4- القضاء:

كان من بين أهم القضايا المتكفل بها منذ البداية، فعلى الرغم من اهتمام مسؤولي الجبهة في كل نواحي القطر بالدرجة الأولى بتنظيم الخلايا الشعبية تنظيمها ثوريا مع جمع الأسلحة والذخيرة وشرح مبادئ الثورة وأهدافها على ضوء بيان أول نوفمبر، الذي كان من مبادئه بسط العدالة واحترام القواعد الإسلامية، فرغم تلك الأولويات المستعجلة فإن المرشدين السياسيين كانوا يأمرون المواطنين بأن لا يرفعوا قضاياهم إلى المحاكم الفرنسية واستندوا في حلها إلى لجان تتكون خاصة من العلماء والفقهاء، فكان إذ مر مسؤول من جيش التحرير الوطني على ناحية وطرحت له المشاكل ينظر فيها فإن كانت سياسية اجتهد في حلها وإذا

[1]-بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص324.

[2]-جمال قندل، **إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطي موريس وشال 1957-1962**، دار الكوثر للنشر وتوزيع، الجزائر، 2013، ص254.

كانت دينية أو اجتماعية كلف بها علماء وفقهاء الناحية وكل من كان يخالف حكم العلماء أو أوامر الجبهة يعد من الخونة ويعاقب حسب جريمته وعلى قدر مخالفته، أما الحالات القضائية الخاصة أو الاستعجالات ترسل لجنة من المواطنين حاملين رسالة مكتوبة عليها ختم جيش التحرير الوطني إلى قضاة معروفين من ذوي الثقة ويكون الجواب من قبل القاضي المعين سري يرسل إلى جيش التحرير الوطني يتضمن الحكم النهائي في قضية ما.[1]

وكان أغلب أطراف النزاع التجار لذا كان وجوبا على الجبهة تجنب إنفاق الأموال الكثيرة دون فائدة من أجل هؤلاء، وغالبا ما يلجأ القضاة إلى معالجة مختلف القضايا التي تطرح بحلول مقنعة ويصلحون ذات البين ويحكمون بالعدل، وقد تم تنصيب على مستوى كل ناحية لجنتها الخاصة.[2]

[1]-أحسن بومالي، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى**، المرجع السابق، ص146.

[2]-محمد أكلي بن يونس، المصدر السابق، ص52.

استنتاج:

مما سبق ذكره نستنتج أن ثورتنا كانت عظيمة عظم شعبها الذي ساهم بشكل كبير في دعمها من الناحية الروحية والمادية، فيعتبر الفلاح من أهم الحاملين لعبئها، وذلك نظرا لحبه لأرضه هذا ما دفعه لدعمها لرد الاستعمار عنها.

- إن الثورة الجزائرية تنوعت وتعددت منابعها حيث كان الشعب الجزائري عامة ممونها الرئيسي والمساهم الأول في نجاحها وتزويدها بالمأكل والمشرب والأدوية.
- إن الثورة الجزائرية إضافة إلى مساهمة الشعب بكل فئاته، تداعت الدول العربية وهبت لمساعدتها ودعمها سواءا المادي والمالي أو من تعذر عليها ذلك أن تكتفي بالدعم المعنوي إضافة إلى مساعدات دول غير عربية ومناصرتها لقضية الشعب الجزائري.
- إن الثورة الجزائرية أثبتت أنها عظيمة في محتواها، كبيرة في مقاصدها، وقوية في أهدافها حيث أنها لم تكتف بهدفها في تحرير شعبها من تسلط الإدارة الاستعمارية غشمها واستغلالها وتنكيلها بالشعب الجزائري، بل تعدته إلى أن تأخذ من أموال الشعب للشعب بذاته، فقد حملت لواء التكفل بالشعب وكأنها الأم الحامية، اهتمت بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية عامة، كالتعليم والصحة وكذا عائلات المجاهدين وحتى القضاء لحل القضايا المتنازع حولها بعيدا عن محاكم الاستعمار، لتكون بذلك ثورة شعبية بامتياز، حيث كان الشعب سيدها لتكلل بالنجاح والاستقلال التام.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع البحث:(الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية1954-1962م)، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والحقائق نوردها في الآتي:

1) ترتب عن الوجود الاستعماري والسياسة الفرنسية، فقدان السيادة الوطنية وضياع كافة الحقوق السياسية للشعب الجزائري.

2) استهدفت السياسة الفرنسية المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية كالدين الإسلامي واللغة العربية والأخلاق السامية، حتى أنها اعتبرت اللغة العربية لغة أجنبية والفرنسية لغة رسمية.

3) عمل الوجود الاستعماري الفرنسي على نهب الموارد الطبيعية ومصادرة الأراضي الزراعية لصالح المعمرين، حيث شيدت عليها مئات المراكز الاستيطانية وإيواء آلاف المهاجرين الأوروبيين، مما أدى إلى تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية، ووسعت بذلك الهوة بين الأهالي والأوروبيين أكثر فأكثر.

4) كما عملت السياسة الفرنسية على تشويه بنية الاقتصاد الجزائري التقليدي، وإلحاقه بالاقتصاد الفرنسي، وذلك من خلال استباحة زراعة الكروم ومختلف التجارب الزراعية لتوجيه الإنتاج الزراعي لخدمة اقتصادها ومصدرا لتموين مصانع فرنسا بالمواد الأولية على حساب المحاصيل الغذائية الجزائرية كالحبوب، سعيا وراء الربح السريع دون المبالاة بالمجتمع الجزائري، كما دمرت الصناعة التقليدية بعدما كانت في أوجها قبل الاحتلال، أما التجارة فكانت أسوء حالا، بحيث لا يمكن لعاقل الحديث عن التجارة الجزائرية في ذلك الوقت بسبب احتكارها من قبل المعمرين.

5) ان المؤسسات الزراعية الاستثمارية المتخصصة التي أنشأتها الإدارة الفرنسية لغاية التنمية الزراعية وتوفير الخدمات للفلاحين الجزائريين وتحسين أوضاعهم كشركة الاحتياط الأهلي، كانت وسيلة لإفقار الفلاح الجزائري وإبقائه في دائرة التخلف وجعله يدور في فلك القطاع الزراعي الاستعماري وخادما له.

6) أنه نتيجة للسياسة الاستعمارية تدهورت الحالة المعيشية للسكان الجزائريين إلى أدنى المستويات في العالم، فأصبحوا فقراء مجردين من أراضيهم، مبعدين إلى المناطق الجبلية الوعرة، فتحول بذلك الجزائريين من ملاك للأراضي إلى عمال زراعيين يستعين بهم المستوطنيين، وأيضا نقص ملحوظ في الإنتاج الحيواني بعد تقليص مساحة الرعي أو انعدامها مع منع ولوج الغابات وغلاء سعر المراعي، حتم على هؤلاء العودة إلى الحياة البدائية.

7) انتشار معدلات البطالة التي مست معظم الجزائريين، فتضاءلت الأجور وانخفضت المداخيل، كما انتشرت السوق السوداء وارتفعت المضاربة، وذلك بسبب سياسة فرنسا الاقتصادية الجائرة المفروضة على الشعب الجزائري.

8) تدهور الوضع المعيشي للجزائريين وسوء أحوالهم، كان سببا أكيدا للهجرة الجزائرية الداخلية والخارجية، بحثا عن الأمن والأمان من جهة وبحثا عن مصدر للرزق ورفع مستوى الحياة ولو بأبخس الأثمان رغم الأعمال الشاقة من جهة أخرى.

9) انتشار الأمراض وتدهور الوضع الصحي وسوء التغذية وانعدام الرعاية الصحية، نتيجة للسكن الفوضوي وسط الأوساخ والنفايات، مقارنة مع مساكن المستوطنين الأوروبيين بعمارة جميلة وأماكن نظيفة مرفهة.

10) الزيادة الديمغرافية التي كانت تعرفها الجزائر خلال فترة الحرب، تعود أصلا إلى الوضع المعيشي المزري والفقر والأوضاع الصحية المتدهورة، لتكون في نفس الوقت هذه الأوضاع سببا في زيادة حالات الوفاة من جهة أخرى.

11) فشل السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر فشلا كبيرا رغم ما قامت به من مجهودات من فتح مدارسها وجامعاتها بسبب عدم إقبال الجزائريين عليها إلا قلة قليلة، لاستهداف الهوية العربية والإسلامية للشخصية الجزائرية، وهو ما يعبر في نفس الوقت وعي الشعب الجزائري بمخاطر هذه السياسة.

12) نسبة الأمية في الجزائر تضاعفت خلال فترة حرب التحرير بنسبة كبيرة لانعدام الأمن والفقر الذي تفشى في أوساط الجزائريين بشكل مريب، فعم بذلك الجهل، وارتفعت نسبة الأمية لتصل إلى 80%.

13) الثورة الجزائرية كللت بالنجاح بفضل مساندة الشعب الجزائري لها بالدرجة الأولى، فالثورة كفلها وتبناها الشعب، كما أن الثورة ثورة فلاح جزائري اغتصبت أرضه.

14) اعتماد الثورة على التمويل والتموين لاستمرارها وضمان النجاح لها، كالحصول على المؤونة والأدوية والملابس وكذلك تنويع مصادر الحصول على المال.

15) إضافة إلى ما تلقته الثورة الجزائرية من دعم معنوي ومادي من طرف الشعب الجزائري بمختلف فئاته، نالت الدعم أيضا من مختلف الدول العربية وأخرى أجنبية ناصرت القضية الجزائرية وحملت رايتها وعملت على تدويل قضيتها.

16) أكدت الثورة الجزائرية عظمتها وقوتها في مواجهتها لسياسة فرنسا الاستعمارية، حيث قامت بالتكفل بأوضاع الشعب الاقتصادية والاجتماعية ونظمت أموره الحياتية، وذلك بتنظيم فريد ودقيق في توزيع الثروات وتقسيمها تقسيما محكما بين مختلف فئات المجتمع كلا حسب ظروفه واحتياجاته.

وخلاصة القول أن رغم آثار السياسة الاستعمارية الفرنسية والممارسة ظلما وجورا على الجزائريين، من اغتصاب لأراضيهم وحقوقهم السياسية، إضافة إلى المعيشة الضنكة وانتشار الأمراض والأوبئة وتواصل سياسة النهب والاستغلال والاحتقار، إلا أن هذه الظروف برمتها

أشعلت فتيلة الثورة الجزائرية وجعل الشعب منها حطبا لنار غضبه، ليدفع بنفسه وماله أن يكون كبش الفداء ليتوج مجهوداته بالاستقلال والحرية والسيادة الوطنية على ترابها وشعبها.

ملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم: 01

- صورة تبرز عملية الحصاد وجني البطاطس للجزائريين إبان الثورة التحريرية، ص105.

الملحق رقم: 02

- صورة توضح الأوضاع الاقتصادية المزرية للجزائريين إبان الثورة التحريرية، ص106.
- صورة تعكس عملية الحصاد وجني الثمار بالنسبة للمعمرين إبان الثورة التحريرية،106.

الملحق رقم: 03

- صورة عن مظاهر المعاناة الاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية، ص107.

الملحق رقم: 04

- صورة من مظاهر تقديم المرأة لمساعدات في مجال التمريض إبان الثورة التحريرية، ص108.

ملحق رقم : 01

1- عملية الحصاد وجني البطاطس للجزائريين إبان الثورة التحريرية[1]

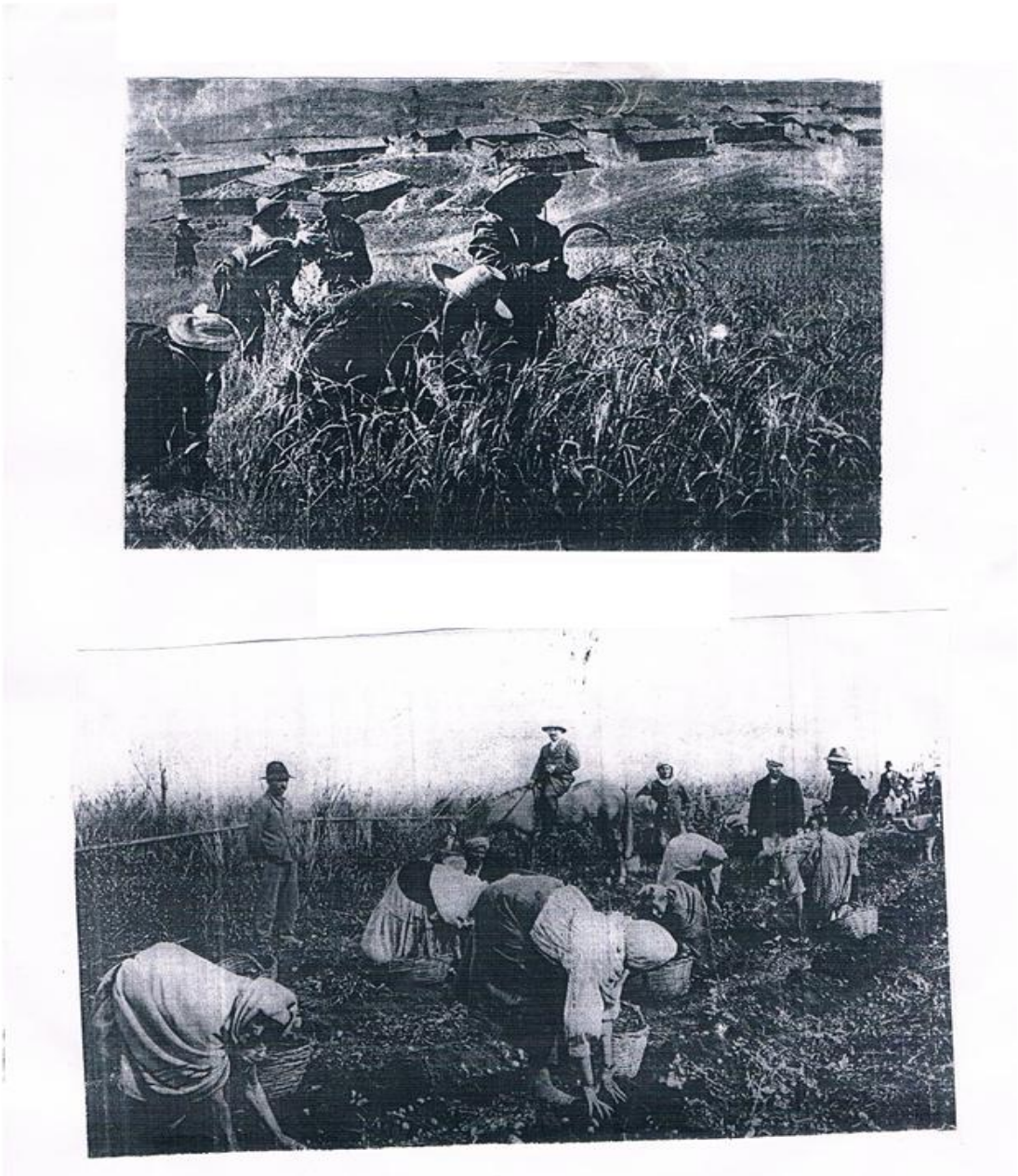

[1]– المرجع: شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر،المصدر السابق، ص ص 789–790 .

ملحق رقم : 02

1- أوضاء إقتصادية مزرية بالنسبة للجزائريين إبان الثورة التحريرية [1]

2-عملية الحصاد وجني الثمار بالنسبة للمعمرين إبان الثورة التحريرية[2]

[1]– بشير بلاح تاريخ الجزائر المعاصر المرجع السابق ص 19

[2]– رابح خدوسي ، 1000 صورة وصورة من أيام الثورة 1954– 1962 ، المرجع السابق ص 17

الملحق : رقم 03

1-مظاهر من المعاناة الاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية [1]

[1]- بشير بلاح تاريخ الجزائر المعاصر المرجع السابق ص 70

الملحق : رقم 04

1- مظاهر عن تقديم المرأة لمساعدات في مجال التمريض إبان الثورة التحريرية [1]

[1]- رابح قدوسي 1000 صورة وصورة من أيام الثورة 1954 -1962 المرجع السابق ص 95

بيليوغرافيا

أولا: المصادر:

1- المصادر المطبوعة:

1-1- الصحافة الثورية:

- جريدة المجاهد، (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، الأعداد التالية:
  - ع 94، (25-4-1961)، ج4.
  - ع 112، (8-1-1992)، ج4.
  - ع 114، (5-2-1962)، ج4.
  - ع 120، (30-4-1962)، ج4.

1-2- الكتب:

- **باللغة العربية:**

1. الإبراهيمي، (أحمد طالب)، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ط1، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

2. ادريس، (خيضر)، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006.

3. إلزنهانس، (هارتمون)، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر،2015.

4. بريفلي، (غي)، الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية 1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

5. بن الشيخ، (مسعود)، أوراق من الذاكرة، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، 2011.

6. بن خدة، (بن يوسف)، جذور أول نوفمبر 1954، ت ر مسعود حاج مسعود، دار الشابطية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

7. بن نبي، (مالك)، القضايا الكبرى، ط1، دار الفكر المعاصر، سوريا، 2000.

8. بن يونس، (مجند أكلي)، سبع سنوات في قلب المعركة حرب الجزائر في فرنسا 1954-1962، ت ر عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.

9. بورغدة، (رمضان)، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول1958-1962 سنوات الحسم والخلاص، منشورات توتة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2010.

10. بيكار (زدرافكو)، الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ت ر فتحي سعيدي، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

11. تومي، (محمد)، طبيب في معاقل الثورة حرب التحرير 1954-1962، ت ر حضرية يوسفي، موفم للنشر، الجزائر، 2015.

12. الحاج، (مصالي)، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، ت ر محمد المعراجي، منشورات awep، 2007.

13. حربي، (محمد)، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ت ر نجيب عياد صالح المثلوثي، الجزائر، 2007.

14. خليفة، (الجندي)، حوار حول الثورة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ج3، الجزائر، 1986.

15. خوجة، (حمدان بن عثمان)، المرآة،ت ر محمد العربي الزبيري، الجزائر، 2007.

16. خياطي، (مصطفى)، الطب وأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، منشورات anep، الجزائر، 2013.

17. رفه، (فليب)، جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعيا، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1956.

18. روبير، (شارل أجيرون) ، تاريخ الجزائر المعاصرة، ت ر حمداوي وإبراهيم صحراوي، شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2008.

19. روبير، (شارل أجيرون)، المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919، ت ر حاج مسعود و ع بلعريبي، دار الكتاب، الجزائر، 2007.

20. زبيري، (الطاهر)، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، ب س ن.

21. زكريا، (مفدي)، اللهب المقدس، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

22. سعيداني، (الطاهر)، مذكرات الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثروة النابض، ط1، للأمة للطباعة ن ت، الجزائر، 2011.

23. صايكي، (محمد)، شهادات من قلب الجزائر، ت ر محفوظ اليزيدي، الشركة دار الأمة للطباعة ن ت، الجزائر،2010.

24. عباس، (فرحات)، ليل الاستعمار، ت ر أبو بكر الرحال، مطبعة فضالة، المغرب، ب س.

25. فافرود، (شارل أندري)، الثورة الجزائرية، ت ر عبد الرحمن وسالم محمد، منشورات تحلب، 2010.

26. لشرف، (مصطفى)، أعلام ومعالم ومآثر عن الجزائر المنسية، ت ر أحمد بن علي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

27. مدني، (أحمد توفيق)، كتاب الجزائر، ط2، نشر دار الكتاب، الجزائر، 1963.

28. مدني، (أحمد توفيق)، مذكرات أحمد توفيق المدني حياة كفاح، ج3، البصائر ن ت، الجزائر، 2013.

29. مدني، (أحمد توفيق)، جغرافية القطر الجزائري، ط2، المطبعة العربية، الجزائر، 1952.

30. مهساس، (أحمد)، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر،2007.

31. هنري، (وآخرون)، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ت ر محمد عيناتي، منشورات مكتبة المعارف، بيروت.

32. الورثلاني، (فضيل)، الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- **باللغة الأجنبية:**

1- Abas, (Ferhat), autopsie d'un guerre, l aurore, ed garnie, France, 1980.

ثانيا: المراجع:

1. أبوليسين، (بسمة خليفة) ، الليبيون والثورة الجزائرية، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

2. أمطاط، (محمد)، الجزائريون في المغرب مابين سنتي 1830-1962، ط1، دار أبي رفراف، الرباط، 2005.

3. الجيلالي، (صاري)، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، غرناطة ن ت، الجزائر، 2010.

4. الجيلالي، (صاري)، الهجرة الجزائرية نحو أوروبا، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

5. الزبيري، (محمد العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكتاب الغرب،1999.

6. الزبيري، (محمد العربي)، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989.

7. الزركاني، (خليل حسن)، الموقف القومي للشعب العراقي اتجاه الثورة الجزائرية، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2002.

8. الزواو، (فتح الدين)، إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الإرشاد ن ت، الجزائر، 2013.

9. السعيد، (مريبعي)، التغيرات السكانية في الجزائر 1936-1966، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

10. العمامرة، (سعد بن البشير)، هواري بومدين الرئيس القائد 1952-1978، قصر الكتاب، البليدة، 1997.

11. الصديق، (محمد صالح)، الجزائر بلد التحدي والصمود، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

12. الغربي، (الغالي)، فرنسا والثورة الجزائرية1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة ن ت، الجزائر، 2009.

13. براهيمي، (عبد الحميد)، في أصل المأساة الجزائرية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

14. بلحاج، (صالح)، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

15. بلاح، (بشير)، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

16. بلاسي، (نبيل)، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

17. بهلول، (محمد بلقاسم حسن)، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

18. بوحوش، (عمار)، التاريخ السياسي من البداية ولغاية النهاية 1962، دار المغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997.

19. بوحوش، (عمار)، العمال الجزائريين في فرنسا، ط خ، 2008.

20. بوصفصاف، (عبد الكريم)، الفكر العربي الحديث والمعاصر، دار الهدى، الجزائر، 2005.

21. بوعزيز، (يحي)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954، عالم المعرفة ن ت، الجزائر، 2009.

22. بوقريوة، (لمياء)، تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1959، دار الهدى ط ن ت، الجزائر، 2013.

23. بومالي، (أحسن)، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية1954-1962، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

24. بومالي، (أحسن)، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د س ن.

25. بن أشنهو، (عبد اللطيف)، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية ن ت، الجزائر، 1979.

26. بن حمودة، (بوعلام)، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان ط ن، الجزائر، 2012.

27. بن عطية، (فاروق)، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1960، ت ر كابوية عبد الرحمن وسالم معمر، منشورات دحلب، د م ن ، د س ن.

28. تركي، (رابح)، التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931-1956، ط2، ش و ن ت، الجزائر، 1981.

29. جغلول، (عبد القادر)، تاريخ الجزائر الحديث، ت ر فيصل عباس، ط1، دار الحداثة ط ن ت، بيروت، 1981.

30. جويبه، (عبد الكامل)، قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الأدب البيروتية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

31. حفظ الله، (بو بكر)، التمويل والتسليح إبان الثورة التحريرية 1954-1962، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013.

32. حكيم، (بن الشيخ)، مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والأنتروبولوجية 1945-1954، دار هومة ط ن ت، الجزائر، 2011.

33. حماميد، (حسيبة)، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.

34. حمانه، (البخاري)، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب ن ت، ط1، وهران، 2005.

35. خدوسي، (رابح)، 1000 صورة وصورة أيام الثورة 1954-1962، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2006.

36. خليفي، (عبد القادر)، أحمد توفيق المدني النضال السياسي والإسهام الفكري في الساحتين الجزائرية والتونسية1894-1983، دار المحابر ن ت، الجزائر، 2013.

37. زروال، (محمد)، الحياة الروحية في الثورة الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د م ن، د س ن.

38. زرهوني، (الطاهر)، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، د س ن.

39. زوزو، (عبد الحميد)، محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة ، الجزائر، د س ن.

40. زوزو، (عبد الحميد)، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900، دار هومة، ط1، الجزائر، د س ن.

41. سعد الله، (أبو القاسم)، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ط1، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

42. سعد الله، (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلتها الأولى 1930-1945، ط1، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

43. سعيدوني، (ناصر الدين)، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، ش و ن ت، الجزائر، 1979.

44. سعيدي، (وهيبة)، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

45. صغير، (مريم)، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

46. عدة، (بن داهة)، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ط خ، ج1، الجزائر، 2008.

47. عسلي، (بسام)، الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت، 1982.

48. عقيب، (محمد السعيد)، الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في الثورة 1955-1962، ط1، الشابطية ن ت، الجزائر، 2012.

49. عمورة، (عمار)، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962،ج1، دار المعرفة، 2006.

50. عمورة، (عمار)، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة ن ت ، الجزائر، 2002.

51. قندل، (جمال)، إشكالية تطور وتوسيع الثورة الجزائرية 1954-1962، ج1، د س ن.

52. قندل، (جمال)، إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطي موريس وشال 1957-1962، دار الكوثر ن ت، الجزائر ،2013.

53. قرشي، (جمال)، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر1830-1962، ت ر عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

54. قنان، (جمال)، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، 1994.

55. قنانش، (محمد)، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية ن ت، الجزائر، 1982.

56. قداش، (محفوظ)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ت ر أحمد بن البار، ط خ، ج2، دار الأمة ط ن، الجزائر، 2008.

57. مصايف، (محمد)، في الثورة والتعريب، ط2، الشركة الوطنية ن ت، الجزائر، 1981.

58. مياسي، (إبراهيم)، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة ط ن ت، الجزائر، 2008.

59. ملاح، (عمار)، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954، دار الهدى ط ن ت، الجزائر، 2007.

60. وطبان، (عبد العزيز)، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، ط1، ط م ج، الجزائر، 1942.

61. نايت بلقاسم، (مولود قاسم)، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007.

62. هشماوي، (مصطفى)، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة ط ن ت، الجزائر، 2010.

63. يعيش، (محمد)، الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى، دار الهدى ط ن ت، الجزائر، 2013.

ثالثا: المقالات والدوريات:

1. بزيان، (سعدي)، الدعم المالي للثورة الجزائرية من طرف المهاجرين الجزائريين في فرنسا، مجلة أول نوفمبر، (المنظمة الوطنية للمجاهدين)، الجزائر، د ت.

2. جبلي، (الطاهر)، مسألة اللاجئين الجزائريين على الحدود الشرقية خلال الثورة التحريرية 1954-1962، ع 20، 2009.

3. حفظ الله، (بوبكر)، تموين جيش التحرير الوطني في الداخل، مجلة حولية المؤرخ، ع 9-10، 2010.

4. شمس، (حسن)، أنصر أخاك مقالات عربية عن ثورة الجزائر، دار الأبحاث للترجمة و ن ت، ط1، الجزائر، 2012.

5. فكاير، (عثمان)، الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري، مجلة جامعة دمشق، مجلد29، 2013.

6. مجلة المصادر، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، ع6، 2002.

7. وعلي، (عبد العزيز)، جهاز التموين بالولاية الثالثة أثناء الثورة التحريرية مجلة أول نوفمبر، ع176، 2011.

رابعا: المنشورات والملتقيات:

1. أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

2. النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات anepo، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

3. جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية الولاية الرابعة، ج1، 20 أوت 1956إلى 1958، مطبعة المجلس الشعبي الوطني.

4. جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية الولاية الرابعة، ج1، من 1959 إلى 1962، مطبعة المجلس الشعبي الوطني.

خامسا: الرسائل والأطروحات الجامعية :

1. بوحوم، (أمحمد)، التنظيم السياسي والعسكري للولاية الرابعة التاريخية 1956-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم تاريخ الثورة الجزائرية، إشراف مسعود يحياوي، 2004-2005.

2. بودريوع، (صبرينة)، الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية نموذجيا 1965-1978، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، قسنطينة، 2010-2011.

3. جبلي، (الطاهر)، شبكات الدعم اللوجيستي للثورة التحريرية 1954-1962، إشراف يوسف مناصرية، أطروحة مقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، لنيل شهادة دكتورة في التاريخ المعاصر، 2000-2008.

4. شتوان، (نضيرة)، الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة مقدمة لكلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان لنيل شهادة دكتورة في التاريخ المعاصر، إشراف مناصرية، 2007-2008.

5. شلي، (أمل)، التنظيم العسكري للثورة الجزائرية 1954-1958، رسالة ماجستير لنيل شهادة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة باتنة، 2005-2006.

6. صالحي، (توفيق)، المجتمع والعمراني في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ وحضارات البحر المتوسط، إشراف فاطمة الزهراء قشي، 2008-2009.

7. عسول، (صالح)، اللاجئين الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة الجزائرية 1956-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف مناصرية ، 2008-2009.

8. منصور، (عبد الحفيظ)، الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر إبان الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة لنيل دكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية:

1.Cheerif, (ould el hocine mohame), de la resistan a la guerre d indepeudance 1830-1962, casbah edition , 2002.

2.Taelb, (ben diab abderrahim), charonologie des faits et movement sociaux et pohitiques Algérie 1830-1954, imprimerie de centre, Alger, 1983.

3.Noushi, (andré), la naissance de nationalisme algérien , les edition des mimuit, paris, 1962.

ثامنا: القواميس:

1. شوقي، (عاشور)، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، ت ر عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

الفهارس

1.فهرس الأعلام:

-أ-

الزبيري محمد العربي : 18،24.

المدني أحمد توفيق :18.

-ب-

بوجو: 26.

بولر جان:61.

بومون:60.

بينو ألفر:28.

بن خدة حمدان بن عثمان:15.

بن طوبان:80.

بن نبي مالك:77.

-د-

ديغول:61.

دي كاسترو جوزي:28.

دي فريبي بول:60.

-ر-

رودان:60.

-ز-

زكريا مفدي:31.

-س-

سوقي ألفريد:28.

-ص-

صايكي محمد:33.

-ف-

فرانكو: 26.

فيري جول:38.

-ك-

كريميو: 27،58.

-ل-

لخضر الحاج:76.

2. فهرس الأماكن:

-أ-

أردن:70.

أغواط :61.

الكاف (تونس):64.

الناظور (مغرب):63.

الألزاس: 26.

الأوراس :60.

-ب-

باريس:36.

بشار:61.

بنزرت (تونس):64.

-ت-

تبسة:64.

تركيا:71.

توقرت:61.

تونس: 39، 70.

-ج-

جرير (تونس):64.

-ر-

روسيا:67.

-س-

سكيكدة: 60.

سعودية: 71.

سوق أهراس:64.

سوريا:70.

-ص-

صين:71.

-ط-

طارف:64.

-ع-

عراق: 29،70.

عنابة: 29، 31.

-غ-

غرداية:61.

-ق-

قسنطينة: 29، 32.

-ل-

ليبيا:70.

-م-

مرسيليا:36.

مصر: 70.

معسكر:19.

مغرب: 70.

-و-

وجدة (مغرب): 65.

ورقلة:62.

وهران: 29، 32.

3.فهرس التنظيمات والجماعات:

-أ-

الأهالي: 29،57.

الألمان: 26.

الاسبانيين: 24،47.

الاطاليين: 24،47.

المالطيين: 26.

الكولون: 20، 27.

الخماس:77.

ايفيان:54.

-ف-

فدائي:76.

-م-

محتشد:60.

مسبل:95.

مناطق محرمة:72.

مؤتمر الصومام:64.

الفهرس العام

الفهرس العام

بسملة

الشكر والتقدير

الإهداء

قائمة المختصرات

المقدمة.....(5-11)

الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين قبيل الثورة التحريرية 1945-1954.

المبحث الأول: الواقع الاقتصادي.

1-في المجال الزراعي.....(15-21)

2-في المجال الصناعي.....(21-23)

3-في المجال التجاري.....(23-25)

المبحث الثاني: الواقع الاجتماعي.

1-السكان.....(26-30)

2-المستوى المعيشي.....(30-41)

2-1- وضعية السكن.....(30-31)

2-2-الوضع الصحي .....(31-33)

2-3- البطالة.....(34-35)

2-4- الهجرة.....(35-37)

3- التعليم.....(37-41)

الفصل الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية 1954-1962.

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية.

1-في المجال الزراعي.....(46-52)

2-في المجال الصناعي.....(52-54)

3-في المجال التجاري.....(54 -55)

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية.

1-السكان.....(56-58)

2-المستوى المعيشي.....(58-66)

2-1- وضعية السكن.....(58 -61)

2-2-الوضع الصحي.....(61-62)

2-3- البطالة.....(63-64)

2-4- الهجرة.....(64-66)

3- التعليم.....(66-70)

الفصل الثالث: مصادر تموين وتمويل الثورة وتكفلها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين.

المبحث الأول: لمحة عن مصادر تموين وتمويل الثورة.

1-تعريف التموين والتمويل.....(75-78)

2-مصادر التموين والتمويل.....(79-82)

المبحث الثاني: تكفل الثورة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

1-التكفل بالأوضاع الاقتصادية للجزائريين.....(83-84)

2-التكفل بالأوضاع الاجتماعية للجزائريين.....(84-89)

2-1-تعليم.....(84-85)

2-2-الصحة.....(85-86)

2-3-الإعانات الاجتماعية.....(86 -88)

2-4-القضاء.....(88-89)

خاتمة.....(92-95)

الملاحق.....(97-101)

البيبليوغرافيا.....(103 -115)

الفهارس.....(117-122)

الفهرس العام.....(124-127)

الملخص.....(128-129)

ملخص مذكرة:

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية (1954-1962م).

1- باللغة العربية:

تعد فترة 1954-1962 من أهم الفترات التي مرت على الشعب الجزائري، لاعتبارها فترة حاسمة في تاريخه حيث مرت الجزائر في هذه المرحلة بأوضاع اقتصادية واجتماعية مزرية من اغتصاب لأراضيهم مصدر رزقهم الوحيد إلى تجريدهم من حقوقهم السياسية والاجتماعية ليصبحوا دخلاء في أرضهم، لتساهم هذه الأوضاع في ازدياد تلاحم الشعب الجزائري بثورته المباركة، وضمان لها الاستمرارية والنجاح حتى كان النصر ومن ثمة استرجاع السيادة الوطنية المفقودة.

2- باللغة الفرنسية:

L´ETATS économiques ET SOCIALES DESALGIRERIENES pendant la gerre de la libiration (1954-1962).

La période entre 1954 1962 est considérée comme l'une des plus importantes périodes de l'histoire de peuple algérien.

L'Algérie dans cette phase a vie des situations économiques, sociales castrophique en vue des adoptions des terres de peuples algériens, leur seule source d'égesistance a dépourvue de leurs droits politiques et sociaux pour devenir étrange dans leurs pays.

Cette état été le principal fondement dont il le peuple algérien construit les bases de victoire et accueillir l'Independence.